



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة - تلمسان -

الملحق الجامعية - مغنية -

كلية العلوم التجاربية

تخصص: مالبية



تقريب التربة ص لنبيل ش هادة الليسانس علوم

تجاربية

قسم: المالبية

بعنوان:

دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية

تحت إشراف الأستاذ:

كأ . الوافبي الميلود

من إعداد الطالبتين:

ك بوكايس سعاد

ك بخون ياسمينة

السنة الجامعية: 2014 / 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته



اللهم صل على علي محمد وآل محمد

□ نشكرات

عليك بتقوى الله إن كنت غافلا يأتيك بالأرزاق من حيث لا تدري فكيف تخافه المفقير و

الله رزاق قد رزق الطير و العوض في البحر.

والحمد لله و الشكر على انه رزقنا العقل و الصحة لانجاز هذا العمل و إتمامه و الحمد لله .

نتقدم ببإحدى الأمر بالشكر الجزيل إلى كل من علمنا كلمة تمنع و نمنع بها ، إلى كل المعلمين و الأساتذة

من الطور الابتدائي خاصة أساتذة العلوم التجارية و نخس بالذكر الأستاذ **الوافي الميلود** - الذي

أشرفه على إتمام هذا العمل و نسال الله أن يكون عملنا في ميزان حسناتكم .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كل عمال البنك الوطني الجزائري وكالة-مغنية- خاصة المؤتمر السيد-

رحماني رشيد - الذي لم يبخل علينا بجهد و وقته و إرشاداته.

و في الأخير نتوجه إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد رسول الله عليه الصلاة والسلام
أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى التي لا أنسى وحاياها وفضلها الكبير علي، إلى التي كانت تتابع نجاحي طورا بعد طور، إلى التي لم تكمل جهود نجاحي و تخريجى، إلى جدتي رحمها الله وأسكنها فسيح جناتها.
إلى الذي فرح كثيرا بمولدي ورجل بأخوتي طفولتي إلى روح جدي رحمه الله.
إلى التي غابت عن الحياة وهي في زهرة شبابها إلى أختي الكبرى "فوزية" ومثلي الأعلى رحمها الله
إلى الذي فتح لي خزانته على مصرعيها طفلة، فوضعت من أممات الكتب بكل محبة، إلى الذي علمني لغة الخاد،
إلى الذي عزف على جميع آلات القدر كي يسعدني، إلى الذي أمدني بالعداء الروحي وقوة العزيمة، إلى مثلي
الأعلى أبي العنـون.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب، ومعنى العنان والتفاني، إلى صاحبة البسمة الدائمة، إلى أجمل أعظو أم هي
هذا الكون، أمي العنـون.

إلى قرة العينين، إلى الشمعتين المضيئتين في الأسرة، "أمـر و عـز" أخوايا العبيبين.
إلى التي أرى التفاؤل في أعينهن، إلى اللواتي جمعنني الروابط المقدسة، أخواتي العزيزات "جميلة، مريم،
رابحة" وإلى أختي حسنة وزوجها محمد إلى بصبة الأسرة وفرحتما "لبنى وعيسى".
إلى رمز التضحية والمثابرة، صاحبة البسمة العريضة، جدي علي حفظه الله، وإلى جدتي حفظها الله، إلى أعلى قريب
إلى خالي العزيز "أحمد"

إلى من شاركتني فرحة التخرج فكانت نعم السند والعون، إلى رمز المحبة والأخوة صديقتي العزيزة ياسمينه.
إلى من ساعدنا بمجهوده ووقته على إنجاز هذا العمل "يوسف"، إلى كل من أحب العلم وأراد التعلم وكل
من تواضع للعلم والمعـلم.

سعاد

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، قال الله تعالى (و قل اعلموا فسيري الله عملكم و رسوله و المؤمنون)
السلامة و السلام على سيد البشرية محمد و على اله و صحبه أجمعين
إلى من أرضعتني الحبه و العنان، إلى رمز الحبه و بلسم الشفاء، إلى القلب الناصعأمي الحبيبة
إلى من جرح الكأس ليسقيني قطرة حبه، إلى من كلت أذامله ليقدّم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأخوات عن
دريبي ليمهد لي طريق العلم....أمي العزيز
إلى القلوب الطاهرة الرقيقة و النفوس الصافية ، إلى رياحين حياتي إلى عمتي فاطمة، و عمتي في الغربة بامنة ،
و أمي الثانية الغالية لطيفة و خالتي عائشة دون أن أنسى أحدى وردة الكتكوتة آية
إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهم بذكراهم فتأدي إلى إخوتي ، فتحي ، عبد الصمد ، يونس و آخر العنقود
المشاهير محمد الأمين
إلى الأخوات اللاتي لم تلدن أمي حنان و آسيا و سلمة و مريم
إلى توأم روي و رفيقة دربي...إلى صاحبة القلب الطيب و النوايا الصادقة إلى من رافقتني مشوار ثلاث
سنوات و معما سرت الدرب خطوة بخطوة...صديقتي العزيزة سعاد
إلى الذين بدلوا لك جهد و عطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة أستاذتي الكرام لاسيما أستاذتي و منير دربي
في مذكرتي الأستاذ الوافي الميلود
الآن تفتح الأشعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع و هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا
يضيء إلا قنديل الذكريات، ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم و أحبوني صديقاتي العزيزات: حليلة
، نصيرة ، سناء ، نوال ، وفاء، إيمان، رقية و أسماء .

ياسمينة

المقدمة :

يعرف العام تقدما كبيرا فيما يتعلق بالمجال المالي، بما في ذلك المؤسسات المالية و البنكية، و تعد الهياكل المالية لأي دولة مقياسا لتقدمها أو تأخرها ، نظراً لما لها من دور كبير في تنشيط الاقتصاد في جميع المجالات ، فالبنوك هي موجهة نحو الادخار للاستثمار من خلال اغراءتها للمستثمرين ، و بتالي زيادة الإنتاج من طرف المشاريع المنظمة.

و المشاريع الاستثمارية تلعب دورا هاما في تحقيق تنمية افضل و ذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية و المالية، كما تعتبر الحل الأمثل للكثير من المشاكل و الأزمات الاقتصادية التي يواجهها الفرد و المؤسسة. فالاستثمار يوفر الإنتاج يحقق الاكتفاء الذاتي، و يخلق مناصب شغل جديدة و يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة كما انه يبعث على الاستقلال السياسي الذي يتجسد في حرية اتخاذ القرارات المصير.

و الجزائر كمثيلاهما من الدول النامية تعاني من نقص في المشاريع الاستثمارية بسبب عدم توفر الظروف الملائمة للاستثمار و التي تتمحور معظمها في المشاكل الخاصة بالتمويل من جراء تخلف الجهاز البنكي.

لذا فقد سعت الدولة الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات على الجهاز البنكي تهدف إلى تطويره بما يتماشى مع الاقتصاد من الموجه إلى الحر، إضافة إلى أنها خلقت أجهزة مالية ، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و الصندوق الوطني للقضاء على البطالة، و غيرها من الأجهزة التي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار، و تفتح بها أبواب التشغيل، و تساهم بذلك بجزء من تمويل المشاريع الاستثمارية ، و تقلل من عبئ القروض و المتمثلة في الفائدة التي تتحملها بدل المستثمر.

كما انه لنجاح المشاريع و الحصول على عوائد تقوم البنوك بدراسة اقتصادية و مالية تقييمية للمشاريع قبل اتخاذ القرار في منح القروض ضمانا لاسترجاعها و لنجاح المشروع و تحقيق الأهداف المرجوة منه.

الإشكالية:

◀ بناء على ما سبق، و بتطرقنا الموضوع تميل البنوك للمشاريع الاستثمارية يمكن طرح الإشكالية التالية:

✳ ما هو دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

و للإجابة على هذه الإشكالية يستوجب علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما هي البنوك و كيف تطورت؟ ما هي أهميتها؟ ما هي أنواعها؟
2. ماهي أهم القروض التي تقدمها البنوك؟ و ما هي المخاطر التي تنجم عنها؟
3. ما هو الاستثمار؟ ما هي أنواعه؟ ما هي أهم محدداته؟
4. ماذا نقصد بالمشاريع استثمارية؟
5. ما مختلف دراسات، و شروط البنك لمنح قروض؟

الفرضيات:

1. تعتبر البنوك منشط الاقتصاد من خلال تجميعها لمخدرات و منحها في شكل قروض.
2. الاستثمار و وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية و الطبيعية و المالية.
3. هناك عدة معايير و إجراءات متخذة من طرف البنك لاتخاذ قراره في منح القروض.

دوافع اختيار الموضوع

- ✓ فهم عمل البنوك و كيفية منحها للقروض.
- ✓ التعرف على كيفية إنشاء المشاريع الاستثمارية و أثارها على الاقتصاد الوطني.
- ✓ معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية.

الأهداف:

- ✓ إلقاء الضوء على البنوك وواقعها في الجزائر و أهم مستجداتها.
- ✓ دراسة الإجراءات المتخذة فيما يخص تسهيل عملية تمويل المشاريع.
- ✓ الربط بين الجانب النظري و التطبيقي فيما يخص دراسة المشاريع.

المنهج المتبع:

- ✗ المنهج الوصفي: الذي يتمثل في الجزء النظري من هذا البحث.
- ✗ المنهج التاريخي: و ذلك من خلال التطرق لنشأة البنوك و تطور البنك الوطني الجزائري.
- ✗ المنهج التحليلي: المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة الحالة.

خطة البحث:

- ✗ قمنا بتقسيم مذكرتنا إلى ثلاث فصول فصلين نظريين و الثالث خصصناه للجانب التطبيقي.
- ✗ ففي الفصل الأول تطرقنا إلى ماهية البنوك من خلال ثلاث مباحث، الأول خاص بمفهوم البنوك و أنواعها و أهم وظائفها، و الثاني يتمثل في هيكلة البنوك، أما الثالث فخصصناه للقروض و أنواعها و مخاطرها لما لها من أهمية في الدراسة.
- ✗ و الفصل الثاني تعرفنا من خلاله على تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية، الذي يتضمن هو الأخر ثلاث مباحث يتمثل الأول في مدخل للاستثمارات، محدداته و المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري، أما المبحث الثاني فيتضمن المقصود بالمشاريع الاستثمارية و أهميتها و أهدافها و أسباب نشأتها، لنصل في المبحث الثاني إلى دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية فنيا و اقتصاديا و ماليا.
- ✗ و الفصل الثالث خصصناه للدراسة الميدانية لدى البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية، حيث ارتكز الفصل على تقديم بنك محل الدراسة و تطوره و ذلك في المبحث الأول بالإضافة إلى هيكله التنظيمي ووظائفه و أهدافه، أما المبحث الثاني فهو مخصص للمراحل المتبعة لمنح قرض استثماري من خلال الوثائق المطلوبة و الضمانات المقدمة و دراسة الملف و متابعة المشروع و طريقة استرجاع القرض.
- ✗ و ختاماً للموضوع قمنا بإعطاء حوصلة عامة حول الدراسة التي قمنا بها فيها ما استخلصناه بالإضافة إلى تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات.

الفصل الأول: ماهية البنوك

مقدمة الفصل

تمهيد

المبحث الأول: البنية البنوك

المطلب الأول: نشأة وتصريف البنية البنوك

المطلب الثاني: أهمية البنية البنوك

المطلب الثالث: أنواع البنية البنوك

المطلب الرابع: وظائف البنية البنوك

المبحث الثاني: تمويل وهيكل البنية البنوك

المطلب الأول: مصادر التنظيم المالي للبنوك

التجارية

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك

التجارية

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الأخرى

المبحث الثالث: القروض البنوكية

المطلب الأول: مفهوم القروض البنوكية ومعايير منحها.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنوكية

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنوكية وضماناتها.

خلاصة الفصل

تعد المؤسسات التي تخلق النقود منشآت ائتمانية مالية ووسيلة مجال عملها سوق الائتمان أو السوق المالي، وهي تمثل البنوك بأنواعها، ونظرا لتمييز هذه المؤسسات عن باقي المؤسسات المالية بأنها صانعة السيولة، فإنها تحصل على مكانة هامة في الهيكل الإنمائي في النظم الاقتصادية المعاصرة، لما تؤديه من دور هام وفعال في توجيه العمليات المصرفية في الدولة، فهي تشكل الإطار الحركي للاقتصاد من خلال تقديم خدمات تجارية تتمثل في العمليات المتعلقة بالديون والقروض، فهي وسيط بين طالبي وعارضي رأس المال، والمهمة الأساسية لهذه الوساطة المالية هي تدير الأموال اللازمة لأصحاب العجز المالي، كما أنها فضاء أمام أصحاب الفائض المالي لتوظيف فوائضهم، مما ينجم عن هذه العمليات مخاطر عديدة على البنك تجنبها.

وحتى نلقي بالضوء على مختلف هذه النقاط قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عموميات حول البنوك و الثاني يضم تمويل و هيكلت البنوك لنختتم في الأخير بمفاهيم حول القروض البنكية

المبحث الأول: البنوك

لقد احتلت البنوك أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وازدادت أهميتها من يوم لآخر، وفي ظل هذه الظروف ما فتئت البنوك تطور إمكانياتها، ووسائل عملها، لتتعدد مفاهيمها وأنواعها وفقا للوظائف التي أصبحت تؤديها البنوك.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك

الفصل الأول: نشأة البنوك¹

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى الصيارفة بقصد حفظها، مقابل إيصالات يجررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع.

وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك، وعلى إيداع الأموال، وكان المودع ذهابا يعطي الصائغ الإيصال، ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، ويبقى الذهب مكس في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يعرض ما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا أنشئت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنك وهي الإقراض، أما خلق النقود أو إصدارها، فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يجرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي، ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت، كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة جلال تعاملهم بالصائغ، وقيام الصائغ بهذه الأعمال كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا، ولعل أول بنك قام كان بالبنديقية عام 1157م، ثم توالى ظهور البنوك بعد ذلك، فظهر بنك امستردام 1609م وبنك إنجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م.

الفصل الثاني: تعريف البنوك

يعرف البنك بأنه منشأة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل تم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات².

ويعرف البنك بأنه مؤسسة مالية تنصب عملياتها في تجمع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور أو المؤسسات الأعمال لفرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة³.

كما يعرف بأنه مكان إلقاء عرض الأموال بالطالب عليها⁴.

ويمكن إعطاء تعريف شامل وموحد للجهاز المصرفي أو البنوك على أنه مؤسسات وسيطية، تتمثل مهمتها الأساسية في جمع النقود الفائضة من الأفراد والمشروعات التي تتيح لها القدرة على إنشاء أو خلق النقود الودائع، أو أشكال آخر، قابلة

¹ زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة "إدارة البنوك" دار المسيرة دار الصفاء الطبعة 2 عمان 1966 ص "01"

² محمد إسماعيل هاشم، "مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة، بيروت 1996، ص "5".

³ فلاح الحسيني، عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك والمصرف"، دار وائل للنشر، عمان 2000، ص 13.

⁴ رمضان زياد، "إدارة الأعمال المصرفية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 1997، ص "5".

للسحب بصكوك عند الطلب أو لأجل محدودة، ويتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للأخرين وبذلك تساهم في إنشاء مشروعها وتنمية الادخار والاستثمار المالي، وتطوير قطاعات إقتصادية.

المطلب الثاني: أهمية البنوك ودورها في الاقتصاد

تلعب البنوك في وقتنا الحاضر دورا محوريا في تبسيط وزيادة المبادلات باستعمال مختلف وسائل الدفع والتقنيات المناسبة، توجيه الادخار نحو الاستثمار وتطوير سوق المال.

◀ أهمية البنوك في التبادل وتوجيه الادخار نحو الاستثمار :

إن البنك يفيد ويستفيد، فهو يفيد النشاط الاقتصادي عندما يقرض ودائع المودعين، حيث يقوم بتحرير رأس مال ويزيد إنتاجه، ويستفيد عن طريق حصوله على العمولات والفوائد من قنوات تسير وإدارة القروض. كما تكمن أهميته في توجيه الادخار نحو الاستثمار فالادخار يعتبر عنصرا أساسيا وهو يمثل الوجه الآخر للاستثمار الذي يساهم بدوره في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

◀ أهمية البنوك في تطوير سوق المال:

تلعب البنوك والمؤسسات المالية دورا هاما في تكوين سوق رأس مال حيث تمول فيه المدخرات من المدخرين إلى المستثمرين، وعلى العموم يمكن للبنوك أن تساهم في تطوير هذا السوق من خلال:

- ✘ التوسيع في الاقتراض للأفراد والمشروعات بضمان الأوراق المالية مما يمكن من رفع درجة سيولتها، وجعلها أكثر جاذبية لصغار المستثمرين
- ✘ إدارة محافظ الأوراق المالية المتوفرة لديها وإعادة هيكلة مكوناتها من الأسهم والسندات والصكوك بما يسهل حركة تداولها وبالتالي تنشيط السوق.
- ✘ القيام بالضمان والاكتتاب والترويج لأوراق المالية التي تطرحها الشركات، بحيث يمكن القول بأن البنوك ما هي إلا صانعة لأسواق المالية.
- ✘ المساهمة في رؤوس أموال المشروعات الجديدة ، وذلك عن طريق شراء جزء من أسهمها ثم إعادة طرحها للتداول بعد تحقيق النجاح المتوقع للمشروعات.
- ✘ المساهمة في إنشاء ودعم الشركات التي تعمل في مجال الضمان والاكتتاب والاستثمار في الأوراق المالية للتشجيع المستثمرين في هذا النشاط نظرا لحدائته في السوق الجزائرية.¹

المطلب الثالث: أن واع البنوك.

يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعات مختلفة وذلك وفق أسس ومعايير معينة تتمثل في:

¹بوشارب سامية، مجاري سليمة " الادخار في البنوك من مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، دفعة "2011" صفحة " 11 "

الفـ ر ع الأول: من حيث طبيعة النش أة¹.

◀ البنوك المركزية:

هي التي تتولى الإشراف والرقابة على البنوك، كما أنها تساهم في رسم السياسة النقدية للدولة، ويطلق عليها أحيانا "بنك البنوك" أو بنك الدولة، أو بنك الإصدار.

◀ البنوك التجارية:

هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل.

◀ البنوك الصناعية:

وهي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات الائتمانية المباشرة وغير مباشرة طويلة أو قصيرة الأجل للفعاليات الصناعية، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية.

◀ البنوك العقارية:

وهي التي تقدم خدماتها المصرفية وتسهيلاتها الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات، وذلك لغاية الإسكان والمشاريع العمرانية، وقد تمتد لتشمل العمرانية السياحية.

◀ البنوك الزراعية:

هي التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات الزراعية.

◀ البنوك وصناديق التوفير:

هي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود، مثل صندوق توفير البريد.

◀ البنوك التعاونية:

هي البنوك التي تقدم خدمات للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية .

◀ الوحدات المصرفية الخارجية:

هذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مرجع تجمع الأموال الأجنبية سواء للاستثمار أو لأي غرض آخر، وتقوم هذه بتقديم خدمات لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة وتكثر في البحرين والشرق الأوسط وقبرص.

◀ البنوك الإسلامية:

توجد عدة تعاريف للبنوك الإسلامية وتدور كلها حول مفهوم واحد يعني أن النظام المصرفي هو النظام الذي تتوافق فيه العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتم التعامل فيه بالفائدة أخذاً أو عطاءً أي بنك ربوي.

◀ البنوك الشاملة:

¹فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن السالم، "محاسبة البنوك"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان 2000، ص"23".

هي بنوك متعددة الوثائق والمهام المتخصصة في نطاق معين بالذات، بل أنها تقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية وتعتمد في أدائها على استخدام التكنولوجيا المتطورة، والأساليب الحديثة والخدمات المعلوماتية المتقدمة، بالإضافة إلى أنها مصارف تعمل على أساس اقتصاديات الحجم والنطاق الكبير¹.

◀ البنوك الالكترونية²:

أصبح البنك كمكان ليس مقر على الأرض، وإنما أصبح البنك الآن موجود على شبكة الانترنت فقط، و يمكن للعميل أن يدخل إليه في أي ساعة على مدى 24 ساعة يقضي فيه جميع أعماله دون التقيد بما إذا كانت تلك الخدمات تتم عن طريق الخط المتاح أم لا، ولم يعد العميل يبذل أي مجهود في الانتقال إلى البنك.

الفصل الثاني: من حيث علاقتها بالدولة (الشكل القانوني)³:

◀ بنوك القطاع الخاص:

تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات ولا تشترك الدولة أو الهيئات العامة في ملكية، أو إدارة هذه المجموعة وتضم كل البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص.

◀ بنوك القطاع العام:

تعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل البنك المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

◀ البنوك المختلفة:

تعود ملكيتها للقطاع الخاص وللدولة، أي تساهم الدولة وتشترك في إنشاء مثل هذه البنوك، وعادة ما تلجأ إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لتضمن السيطرة عليه.

الفصل الثالث: من حيث شكل الملكية⁴: وتنقسم إلى:

• البنوك الخاصة:

هي نفسها بنوك القطاع الخاص سابقا.

• بنوك المساهمة:

هي البنوك التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للاكتتاب العام وبالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات، دون أي قيود تذكر، سوى السقف للملكية وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول بالسوق المالي.

• البنوك التعاونية:

هي نفسها البنوك التعاونية المذكورة سابقا، يقوم بتأسيسها الجمعيات التعاونية أو الحرفية وتعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني.

¹ رشيد صالح عبد الفتاح، "البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري"، دار النهضة العربية، الطبعة 01، الإسكندرية 2000، ص "60،61".

² منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص "11".

³ فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، مرجع سابق، ص "23".

⁴ فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم - مرجع سابق - ص "24".

الف رابع الرابع: من حيث الجنس ة: يمكن التمييز بين أربع أنواع¹:

■ البنوك الوطنية:

هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها، ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطينا أي ملكيتها تعود لأشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

■ البنوك الأجنبية:

هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجنبية. هي التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات حول الإقليم الواحد.

■ البنوك والصناديق الدولية:

هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار، وبنك التسويات الدولي سابقا.

الف خامس: من حيث التفرع ع: وتنقسم إلى²:

◀ البنوك المنفردة:

تمارس أعمالها من خلال مركزها الرئيسي والذي يمثل الفرع الوحيد لها.

◀ البنوك المتفرعة محليا:

أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

◀ البنوك المتفرعة إقليميا:

أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموع الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

◀ البنوك المتفرعة عالميا:

هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

المطلب الرابع: وظائف البنوك.

وتنقسم وظائف البنوك إلى وظائف البنوك المركزية ووظائف البنوك التجارية.

الف الأول: وظائف البنوك المركزية³:

أهم الوظائف الأساسية للبنك المركزي في أي دولة:

¹ فائق الأشقر، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم مرجع سابق، ص 25-26.

² فائق الأشقر، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم مرجع سابق، ص 25-26.

³ إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"، الدار الجامعة، الإسكندرية، ص "271".

- ✘ تنظيم إصدار العملة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية وتحديد فئاتها وذلك بما تتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في إصدار الأوراق، فهو يقوم بوظيفة بنك الإصدار.
 - ✘ القيام بالأعمال البنكية التي تحتاجها الدولة، فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وينظم حساباتها ويسدد التزاماتها، ويقدم لها الائتمان ضمن حدود وضوابط معينة وبذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة.
 - ✘ العمل المصرفي كبنك للبنوك، وذلك عن طريق التعامل مع البنوك المختلفة بقبول ودائعها وإجراء المقاصة بين صكوكها وتقديم القروض لها، ولذلك فهو بنك البنوك.
 - ✘ مراقبة البنوك وضمان تقديم شروط تأسيس بنوك جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية.
- ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية فهو يعمل على التنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

الفـ رـع الثاني: وظائف البنوك التجارية:

تتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية في خلق النقود، والتي تعرف بالنقود المصرفية، وعموما وظائف البنوك التجارية في قبول الودائع ومنح الائتمان وخصم الأوراق التجارية بجانب وظائف أخرى ثانوية.

✓ قبول الودائع:

وتتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حقهم في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم ويسمى هذا النوع من الودائع ودائع تحت الطلب.

وتتمثل أهمية الودائع في أنها وسيلة هامة من وسائل الدفع لما تحيط بها من الضمانات القوية المشتقة من الثقة في البنوك.

✓ منح الائتمان:

وتتمثل هذه الوظيفة في منح البنك التجاري نقودا إما في شكل نقود ورقية أو نقود مصرفية إلى الأفراد ورجال الأعمال لمدد مختلفة، تكون في الغالب الأحيان لأجل قصير لا يتجاوز السنة، لمواجهة نفقاتهم ومباشرة أعمالهم على أن يقوموا بدفع فوائد على هذا الاقتراض.

وتضع البنوك التجارية هدفها في اعتبارات ثلاثة "احتياجات عملائها، سلامة لودائع إليها، وأخيرا الحصول على إيراد كاف لتغطية نفقاتها".

✓ خصم الأوراق التجارية:

يستطيع حامل أي ورقة تجارية، وغالبا ما تكون في شكل كميالة أن يتقدم إلى البنك التجاري قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على حاضرة تكون أقل من المبلغ الوارد في تاريخ استحقاق الكميالة، والفرق بين قيمة الورقة في تاريخ معين قبل تاريخ استحقاقها، يقوم البنك بخصمه، نظير الفائدة التي يستحقها البنك مقابلة الخدمة التي أداها لهذا الشخص، وتسمى تلك الفائدة بمبلغ الخصم، وتسمى النسبة بين المبلغين محسوبة على أساس سنوي بسعر الخصم¹.

✓ وظائف أخرى:

كما يسعى البنك إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم الخدمات المتنوعة ومنها:

¹فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، "إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن 2003، ص "34-35".

- ✘ تقديم خدمات استشارية متعددة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الأعمال.
- ✘ التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتحقيق المستحقات المترتبة بدمته.
- ✘ شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب المتعاملين معها.
- ✘ تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- ✘ تقديم خدمات البطاقات الائتمانية.
- ✘ دفع الحوالات البرقية والبريدية الواردة.

المبحث الثاني: تمويل وهيكله البنوك.

بعد التمويل لمجموعة من العمليات التي تصل من خلالها البنوك إلى تلبية كل الاحتياجات في رؤوس الأموال، كما أنه وظيفة إدارية في البنوك تختص بعملية التخطيط، لذا أدت الضرورة لوجود هيكل تنظيمي داخلي لهذه البنوك لتنظيم عملياتها الداخلية وتسهيل علاقتها بالبنوك الأخرى ومنها البنك المركزي.

المطلب الأول: مصادر تمويل البنوك الخارجية.

الفروع الأول: الموارد الذاتية للبنك التجاري:

تتحصل البنوك على الأموال من الموارد الذاتية والموارد غير الذاتية.

1. رأس المال:

يتكون رأس المال من أسهم يقوم المساهمون بالاكتتاب فيها، وتميز بين رأس المال المدفوع والمصدر، ويعمل البنك قدر استطاعته على أن يكون رأس المال المصدر كله مدفوع وذلك أنه كلما كبرت قيمة رأس المال كلما كان ذلك ضمان لسائر المودعين في استرداد حقوقهم في حالة إفلاس البنك، لأن المساهمون لا يتلقون حقوقهم إلا بعد وفاء كافة الديون على البنك ومنها ديون المودعين.

ويمثل رأس مال البنك التجاري نسبة ضئيلة من خصومة تبلغ حوالي 3% من إجمالي الخصوم، وبالتالي دوره صغير في قيام البنك بعملياته¹.

2. الاحتياطي المالي:

يتكون الاحتياطي المالي في البنك التجاري من النسبة المقتطعة من الأرباح السنوية، وينقسم إلى:

أ. الاحتياطي القانوني (الإجباري):

تحتفظ البنوك التجارية برصيد دائن كنسبة من الودائع لدى البنك المركزي، ويحق للبنك المركزي تغيير النسبة حسب الأصول التي تستهدفها السياسة النقدية "حيث يقتضي نظام الاحتياطات الإجبارية إلزام البنوك الاحتفاظ في حساباتها الجارية نسبة معينة في شكل نقود قانونية متناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنك².

¹ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية"، مرجع سابق ص 82-83.

² يحرز يعدل فريدة-تقنيات وسياسات التسيير المصرفي-ديوان المدفوعات الجامعية-الجزائر 2000-ص"167".

الاحتياطي المالي:

هو احتياطي يكونه البنك دون نص من القانون، وفيه يواجه البنك احتمالات خسارته في المستقبل بالإضافة إلى تقوية مركزه المالي أمام جمهور المتعاملين وعموماً فإن الاحتياطي سواء كان قانوني أم خاص يعتبر اقتطاع من أرباح المساهمين، يكونه البنك كعنصر أمان، وقد تفوق قيمته رأس المال نفسه، وكلما زادت قيمة الاحتياطي كلما دعم هذا مركز البنك.

الفصل الثاني: الموارد غير الذاتية.

1. الودائع:

أ) تعريف الودائع:

تمثل الوديعة كل ما يقوم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة مؤقتة قصيرة أو طويلة على سبيل الحفظ أو التوظيف وتتجسد هذه الودائع غالباً في شكل نقود قانونية على الرغم من أنها يمكن أن تأخذ أحياناً أشكالاً أخرى. ومنه فإن البعد الزمني في الوديعة مهم للغاية، حيث يوجد فاصل زمني بين لحظة الإيداع ولحظة السحب، وهذا الفاصل الزمني له أهمية خاصة من عدة جوانب، فهو يسمح بتحديد مرد ودية الوديعة بالنسبة للمودع، كما أن هذا الفاصل الزمني يعتبر حاسماً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للبنك إذ على أساسه يمكن تقدير مدة التوظيف اللازمة لهذه الأموال¹. وتعتبر الوديعة بنداً أساسياً وهاماً في خصوم البنك التجاري، فهي ضرورية لإمكانية قيام البنك بتقديم القروض والائتمان للعملاء. وتمثل الودائع نسبة كبيرة من أموال البنك مقارنة بأموال الملكية، ويمكن تقسيم الودائع إلى عدة أنواع:

حسب نوع العميل: يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع²:

- × ودائع شخصية.
- × ودائع مشتركة.
- × ودائع لشركات.
- × ودائع لمؤسسات مالية.
- × ودائع لمؤسسات حكومية.

حسب نوع الوديعة: ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع هي:

- ودائع تحت الطلب أو جارية:

¹ أ. طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 25.
² د. محمد صالح الحناوي د. السيد عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية"، الإسكندرية، الدار الجامعية 2000، ص 222.

الودائع تحت الطلب هي دائما تحت تصرف أصحابها، يمكنهم اللجوء إلى سحبها كليا أو جزئيا متى شاءوا، ودون إشعار مسبق. فالوديعة وان كانت بحوزة البنك، فهي تحت التصرف لمطلق لصاحبها، ولا يحق للبنك أن يفرض على صاحبها أي شروط أثناء السحب، ومقابل هذه الخاصية لا يمكن لأصحاب هذا النوع من الودائع الاستفادة من فوائد نظرا للطبيعة الجارية للوديعة، على الرغم من أن البنك يمكنه استعمال هذه الوديعة في منح القروض مما يسمح للبنك باستعمال موارد مالية غير مكلفة¹.

■ الودائع لأجل Dépôt à terme :

هي تلك الودائع التي يصفها أصحابها في البنوك لفترة معينة ولا يمكن لهم سحبها إلا بعد انقضاء هذه الفترة، وتقديم إخطار للبنك بتاريخ السحب، فالوقت يعتبر إذا عاملا تصنف على أساسه هذه الودائع، وتميزه عن غيرها، فهي ودائع جارية تماما بحكم العقوبات والشروط يتعرض صاحبها أثناء عملية السحب، بالإضافة إلى أنها تبقى بحوزة البنك لفترة ما تكون محل اتفاق بين الطرفين، وعلى هذا الأساس تعتبر الودائع لأجل من التوظيفات السائلة قصيرة الأجل، وهي تعطي لصاحبها الحق في الحصول على عائد في شكل فائدة، بالإضافة إلى وجود إمكانية سحبها في أي وقت ولكن بعد استيفاء بعض الشروط الضرورية مثل الإخطار المسبق، واحتمال تحمل فائدة سلبية على أساس المبلغ المسحوب².

■ الودائع الادخارية:

تعتبر هذه الودائع بمثابة عملية توفير وادخار حقيقية نظرا لمدة إيداعها في البنوك والعائد المنتظر منها، فهي الودائع تبقى لفترات طويلة في البنك لا يمكن لصاحبها أن يسحبها مهما كانت الظروف، وهو يواجه عراقيل عديدة أهمها ضرورة انقضاء مدة الإيداع، كما أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فوائد معتبرة تعتبر عوائد توظيف حقيقية للأموال، وتعكس الطبيعة الادخارية لهذه الودائع، ومقابل هذه التكلفة التي تعتبر مرتفعة نسبيا بالنسبة للبنك مقارنة بما يدفعه مقابل الودائع لأجل مثلا، فانه يضمن بقاء هذه الأموال لفترات طويلة، الأمر الذي يفتح أمامه المجال لاستعمالها في منح القروض ذات الأجل الطويل³.

■ الودائع الائتمانية:

لا تنشأ الودائع الائتمانية عن عملية إيداع حقيقي بل هو ناشئ عن مجرد فتح حسابات ائتمانية والقيام بعمليات الإقراض، فحينما يقوم صاحب وديعة حقيقية بتحرير شيك لفائدة شخص ما دون أن يقوم هذا الشخص بسحب فعلي للنقود، فان البنك يقوم بتسجيل هذه العملية محاسبيا بحيث يجعل حساب المسحوب عليه لدينا وحساب المستفيد دائما، إن هذا التحويل للحسابين يعتبر بالنسبة للبنك وديعة، ليست فعلية على كل حال، ولكنها تسمح بالتوسع في القروض دون أن يدفع نقود حقيقية⁴.

← حسب حصولها على فائدة: ويمكن تقسيمها إلى:

◀ ودائع بفائدة:

وهي الودائع التي تتحصل على فوائد، مثل الودائع الادخارية والودائع لأجل⁵.

¹ أ. طاهر لطرش، مرجع سابق، ص "26".

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص "27".

³ أ. الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص "27-28".

⁴ نفس المرجع، ص "28".

⁵ د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص "222".

◀ ودائع بدون فوائد:

وهي ودائع لا يدفع عنها فائدة مثل الودائع التجارية.

تعتبر الودائع مصدر هام لأموال البنك ومصدر من مصادر السيولة، فكلما كانت نسبة الودائع تحت الطلب أكبر من نسبة الودائع لأجل أو الودائع الادخارية كلما كان البنك بحاجة إلى السيولة، وذلك لزيادة احتمالات المسحوبات من الودائع والطلبات الغير المتوقعة، ويفضل الاعتماد على الودائع لأجل أغراض السيولة، ولكن هذه النوع من الودائع يتطلب عائد كبير مما يؤثر على إيرادات البنك ومصروفاته، وبالتالي هناك ضرورة للموازنة بين مخاطر السيولة وتحقيق العائد¹.

2. الأموال المتأتية من إعادة التمويل لدى المؤسسات المالية:

وتتم عملية إعادة تمويل البنوك عن طريق إحدى الآليات الآتية الذكر وهي إعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم وإعادة التمويل في السوق النقدية.

• إعادة الخصم "Réescompte":

إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ إليها البنك بموجبه إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة ويمكن أن تكون هذه السندات خاصة أو عامة، ولكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها².

• إعادة التمويل في السوق النقدية³:

يمكن تقسيم العمليات في السوق النقدي إلى قسمين هما:

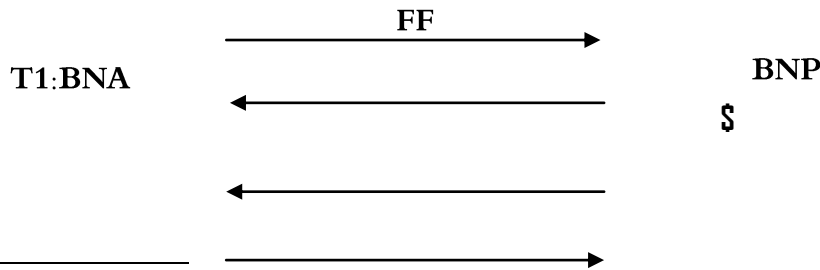
العمليات فيما بين البنوك⁴: وهناك أربع أنواع من هذه العمليات نذكر منها كما يلي:

◀ الأخذ لأجل "Penision":

هي عملية تحصل من خلالها البنوك من زميلاتها على تسهيلات استغلال **Avance de trésorvie** مقابل سندات عمومية أو خاصة، أي هي شراء للسندات مع الوعد بالبيع عند أجل محدد. قرض أبيض وهو تحويل بسيط للأموال بدون سندات في المقابل. شراء أو بيع السندات.

◀ المبادلة SWAP:

هي قروض متبادلة موضوعها عملات صعبة



¹ د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص "222".

² أ. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص "219".

³ أ. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص "218".

⁴ يحرار يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، مرجع سابق، ص "123".

■ عملات السوق المفتوح¹:

في حالة عدم كفاية الأموال المعروضة في السوق ما بين البنوك يمكن للبنك المركزي أن يتدخل في السوق النقدية، ويكون تدخله بعدة طرق يمكن تلخيصها فيما يلي:

✕ الشراء النهائي achat ferme :

وبموجب هذه الطريقة يتدخل البنك المركزي مشتريا لبعض الأنواع من السندات العامة والخاصة والتي يحددها بنفسه، وفي هذه الحالة يكون التنازل عن هذه السندات من طرف البنوك نهائيا، ويحصل البنك المركزي مبلغ هذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق من الأشخاص الذين سحبت عليهم مباشرة.

✕ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 24 ساعة:

حسب هذه الطريقة يحدد البنك المركزي مبلغا نمطيا للتدخل اليومي حسب تطورات السوق، وفي حالة اتفاقية الشراء لمدة 24 ساعة يقوم البنك الذي يطلب إعادة التمويل بالتنازل عن السندات التي بحوزته لمدة معينة (أو بصفة مؤقتة) هي مدة القرض.

✕ اتفاقية إعادة الشراء لمدة 07 أيام :

وتجري هذه الاتفاقية على سندات الخزينة التي يتنازل عنها البنك المقترض لمدة 07 أيام مقابل أموال تستعمل لمواجهة الحاجات المالية المتوقعة لهذا البنك.

✕ اقتراض البنك لأغراض السيولة²:

يعتبر اقتراض البنك لأغراض السيولة ضمن أنشطة إدارة الخصوم فيقترض البنك في حالة زيادة الطلب على الائتمان وحالات نمو الودائع بمعدل بطيء ويمكن للبنك التجاري أن يقترض من مصادر عديدة منها:

● الاقتراض من البنك المركزي:

يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنك المركزي وذلك لمقابلة متطلبات السيولة، وان كان الاقتراض من البنك المركزي يتطلب تطبيق أنظمة وقواعد البنك المركزي، والبنوك الصغيرة أكثر قدرة على الاقتراض من البنك المركزي عن البنوك الكبيرة لصعوبة اقتراضها في سوق المال، بالإضافة إلى تأثرها بدرجة أكبر من البنوك الكبيرة بالتقلبات الموسمية، والتي يعتبرها البنك المركزي من الحالات التي يسمح فيها بتقديم قروض بالإضافة إلى حالات عجز احتياطي السيولة و الطوارئ.

● الاقتراض من البنوك الأخرى:

¹ أ. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 221".
² محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد الفتاح، عبد السلام، مرجع سابق، ص "290-289".

وذلك من خلال الاحتياطي النقدي بالبنك المركزي حيث يمكن للبنوك التي بحاجة إلى تمويل أن تقترض من البنك الذي لديه فائض من الاحتياطي النقدي وذلك من خلال وساطة البنك المركزي. كما يمكن للبنك التجاري أن يقترض من البنوك الأخرى من خلال شرائها لشهادات الإيداع التي يصدرها هذا البنك، وذلك من خلال السوق الثاني.

• اتفاقيات إعادة الشراء:

تم عادة بين البنوك التجارية أو تجار الأوراق المالية، وهي تعني بيع أصل مالي باتفاق إعادة شرائه في تاريخ لاحق محدد بسعر يتفق عليه مقدما، فمعظمها اتفاقيات قصيرة الأجل، درجة المخاطر في هذه الاتفاقيات تكون أعلى من معدلات الفائدة على الودائع.

• الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي:

يمكن للبنك التجاري أن يحصل على متطلباته من الأموال من البنوك التجارية التي تتعامل بالدولار والتي توجد في الدول الأوروبية، وذلك في حالة تعذر حصوله على هذه المتطلبات محليا، وتقبل هذه البنوك الودائع بالدولار الأمريكي، وتدفع المعدلات فائدة أعلى من المعدلات التي تدفعها البنوك داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

• الاقتراض من سوق المال:

يعتبر الاقتراض من سوق المال من أنواع الاقتراض الطويل الأجل التي تتمثل إما في اقتراض مباشر بين البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى، أو من خلال إصدار البنك لسندات طويلة الأجل، وفي كلتا الحالتين فإن البنك يدفع فائدة على هذه الأموال حسب أجال استحقاقها.

✘ فالأول لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني مثل الودائع، بالإضافة إلى إمكانية تدعيمه لرأس مال البنك.

✘ وفي النوع الثاني أي إصدار البنك لأوراق مالية هناك ما يسمى " بالتوريق "

التوريق:

يعني تحويل الديون إلى أوراق مالية في صورة أسهم أو صكوك أو سندات مما يعطي للدائن فرصة لترويج قروضه بعد تحويلها إلى أوراق مالية في البورصات المالية، أي تحويل الديون المستحقة اتجاه مدينه إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة¹.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، وإنما يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك بالإضافة إلى أن حجم البنك يؤثر على يشكل التنظيم الذي يتخذه، ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك الكبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإدارات التي قد يتضمنها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات .

❖ مجلس الإدارة:

على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة كما أن من حقوقهم التصويت بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل، ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات الخاصة بالبنك، كما يحدد الإدارات المسؤولة عن تنظيم هذه السياسات وأيضا يراقب أداءها.

❖ المدير التنفيذي:

فيفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة للرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة، وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى مهام ووظائف هذه الإدارة، وتمثل الإدارات الرئيسية للبنك في أربع إدارات: إدارة القروض والائتمان وإدارة التمويل وإدارة العمليات وإدارة المؤتمن عليها من الغير، وفيما يلي عرض لهذه الإدارات الأربعة والأقسام التي تحتوي عليها كل منها:

❖ إدارة القروض:

ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض وبالنسبة للبنوك الكبيرة الحجم لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض. كما يتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال المتخصصين، وذلك في أقسام خاصة وهي: قسم تحليل طلبات الائتمان، وقسم الكمبيالات، قسم الشؤون القانونية.

❖ إدارة التمويل:

ومهمة هذه الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض، فمعظم الأموال التي يتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة، بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستثمارية لهذه البنوك، كما تشمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالتجارة في الأوراق المالية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، وكذلك قسم التخطيط والتسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من اجل النمو والتوسع في المستقبل، وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة التسجيلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخلى أو الخارج.

❖ إدارة العمليات:

وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السندات وإجراءات التحصيل الخاصة بكل من الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض لمختلف العملاء، بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظم المعلومات، وكذلك قسم شؤون العاملين كما تشمل على قسم للصرافة سواء صرافة آلية أو بشرية وكذلك قسم الأمن، وأخيرا قسم إدارة النقدية والذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية.

❖ إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك:

تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القرض والائتمان، وهي تقديم قروض بأنواعها المختلفة، ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين للبنك نفسه أو الأفراد أو منشآت الأعمال، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون

الأملك العينية المملوكة للعملاء مثل الأراضي والمباني، بالإضافة إلى القسم الخاص بخدمات الاتجار في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديمه النصائح والخدمات التسويقية لهم¹.

المطلب الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية:

من الوظائف الأساسية للبنك المركزي مساندة البنوك التجارية وتدعيمها لحمايتها من التعرض لعمليات الإفلاس فالبنك المركزي يقبل الودائع من البنوك التجارية والتي تكون قابلة للسحب في أي وقت، وذلك لاستخدامها كأداة في تسوية الديون التي تنشأ بين البنوك التجارية في بعضها البعض نتيجة معاملتها مع بعضها بصورة دورية، وتسمى هذه العملية بعملية المقاصة.

وتحتفظ البنوك التجارية في أرصدة نقدية لدى البنك المركزي في شكل احتياطات نقدية إجبارية، و أخرى اختيارية وتأمين على الودائع لديها وتحدد نسبة هذه الاحتياطات بحكم القانون من الودائع لدى البنوك التجارية. كما تستطيع البنوك التجارية الاقتراض من البنك المركزي وقت الحاجة، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بعمليات خصم أو إعادة خصم الأوراق التجارية أو المالية لصالح البنوك التجارية، أو اقتراض البنوك التجارية بضمان هذه الأوراق، وتدفع البنوك التجارية فائدة على القروض التي تحصل عليها، وعليه فإن قيام البنك المركزي باقتراض البنوك التجارية يزيد من سيولتها اللازمة للقيام بعمليات الائتمان الضرورية، وتزداد أهمية القروض المقدمة من طرف البنك المركزي إلى البنوك التجارية في الحالات التي تتعرض فيها البنوك مجتمعة أو معظمها لأزمة السيولة، في حالة طلبات السحب غير العادية من المودعين وفي حالة عدم تمكن هذه البنوك من استدعاء وتحصيل قروضها القصيرة الأجل، هنا يقوم البنك المركزي بتوفير التمويل اللازم لهذه البنوك وإمدادها بها، وعليه نجد أن دور البنك المركزي كما لاذ أخير للاقتراض يوضح مدى الترابط القوي بين البنك المركزي وباقي وحدات الجهاز المصرفي من البنوك التجارية، كما يدعم ثقة الأفراد في البنوك التجارية بصفة خاصة، وفي الجهاز المصرفي في المجتمع بوجه عام².

المبحث الثالث: القروض البنكية:

تمهيد:

إن أهم أوجه استعمالات النقود من طرف البنك تتمثل في استعمالها في منح القروض إلى أولئك الذين يحتاجون إلى التمويل، ولا معنى في الواقع لهذه الودائع والأموال والتي تجمعها البنوك ما لم توظف بطريقة أو أخرى في تمويل وسد حاجات المتعاملين الاقتصاديين، وفي زاوية أخرى فإن الخطر يعتبر ملازماً للقروض خلال مدة استيراد رأس المال، ولذلك يجب على البنك أن يتعامل بحذر وأن يلجأ إلى طلب ضمانات كافية من المؤسسات والأفراد التي تطلب القرض.

¹ محمد صالح الحناوي، د السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق ص "219-220"
² اسماعيل أحمد الستاوي، عبد المنعم مبارك- مرجع سابق - ص "333"

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية ومعايير منحها:

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية:

يمكن القول أن القروض هي نتاج الثقة بين الأفراد والبنك، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطة شخص ما هو دائن "البنك" بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين، يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمان أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتضمن القرض الذي يعطى لفترة، الوعد من طرف المدين بتسديده بعد انقضاء فترة يتفق عليها مسبقا بين الطرفين¹.

فالقرض هي كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئات مالية، بنك أو مؤسسة مالية والمقترض. كما أن القروض هي أساس النشاط البنكي فهي تجارته وموضوع عمله، وعملية القرض حتى تكون كذلك يجب توفيرها على عنصرين على الأقل وهما، الثقة والفارق الزمني².

الفرع الثاني: معايير منح القروض البنكية:

تستند البنوك إلى مجموعة من المعايير الأساسية عند تقرير منح القروض وتحديد قيمتها أو شروطها وهي كالتالي:

✦ **شخصية العميل:** وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند الائتمان، ويمكن معرفتها من خلال انتظام سداد العميل لديونه. ومن خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بالتوريد إليه، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه.

✦ **القدرة على الدفع:** وتعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارته بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له، وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته، ومدى قدرته على التنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع والمحافظة على رأس المال³.

✦ **رأس المال أو المركز المالي:** يعني تمتع العميل برأس مال مناسب لإمكانية استرداد البنك لمستحققاته وأيضا التمتع بمركز مالي سليم لتجنب الأزمات المالية كالإفلاس.

✦ **الضمانات:** يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا بمقابلة بعض القصور في المعايير السابقة. فالهدف من الضمان هو تحسين أوضاع القرض المقدم من البنك، وتوفير الحماية للبنك ضد المخاطر المحتملة.

✦ **الظروف العامة:** إن الظروف الاقتصادية تتحكم إلى حد كبير في منح الائتمان، يجب الاهتمام بدراسة الدورات التجارية ومركز العميل منها وقت طلب القرض، ويتضمن ذلك دراسة طبيعة المنافسة ومدى سهولة أو صعوبة تحويل منتجات جدد، مما يزيد من صعوبة تصريف المنتجات أو البيع بأسعار منخفضة، ومقدار الرقابة الحكومية على المنتجات وأسعارها... الخ.

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عامل الحاسة الائتمانية للباحث لأنه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه.

¹ أ. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص "172-173"

² بحراز يعدل فريدة، مرجع سابق، ص "108".

³ د. محمد صالح الحناوي، د. السيدة عبد السلام عبد الفتاح، "المؤسسات المالية"، ص "172-173".

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية.

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفقا لمعايير عديدة ومتنوعة وتقسم حسب الأهداف أو النشاطات.

الفرع الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال.

قروض الاستغلال هي قروض قصيرة الأجل لا تتعدى 18 شهرا، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل نشاطات الاستغلال وذلك حسب طبيعة النشاط (تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي)، أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وترتبط هذه القروض بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة مدينا أو دائنا، وقدرة المؤسسة على تحصيل ديونها من الغير، ويمكن تصنيف هذه القروض إلى قروض عامة وخاصة.

❖ القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة الإجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى أيضا "القروض عن طرق الصندوق أو قروض الخزينة"، وتلجأ المؤسسة عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

◀ تسهيلات الصندوق:

وهي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي ترمي إلى تغطية رصيد المدينين إلى أقرب فرصة، تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض، وينبغي على البنك أن يتابع عن قرب استعمال هذا القرض من طرف الزبون.¹

◀ السحب على المكشوف:

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبيا قد تصل إلى سنة كاملة.

◀ القروض الموسمية:

هي قروض بنكية لتمويل أنشطة موسمية لزبائنها ولا يمس تمويل كل التكاليف بل جزء منها فقط، و من أمثلة ذلك محاصيل زراعية، إنتاج لوازم الدخول المدرسي، حيث يكون المبلغ ضمن دورة موسمية عادة لا تتجاوز سنة وبالتالي مدة هذا النوع 9 أشهر عموما.

◀ قرض الربط:

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص "58-63".

تمنح هذه القروض عادة إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية موائية في الغالب تحققها شبه مؤكداً، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

◀ القروض الخاصة:

وهي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من بين الأصول المتداولة عكس القروض العامة، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

■ تسيقات على بضائع:

هي قروض بنكية لتمويل مخزون معين للزبون، مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقرض وهي تقنية التمويل مقابل سند الرهن، وينبغي على البنك عند الإقدام على منح هذا القرض أن يتوقع هامش، ويستعمل هذا النوع لتمويل سلعة أساسية كالقهوة والقمح.

■ تسيقات على الصفقات العمومية:

وهي قروض تمنح للمستفيدين من المشاريع تحصل بموجب عقد في إطار الصفقات على أمل إنجازها، ويمكن للبنوك أن تمنح نوعين من القروض لتمويل الصفقات العمومية:

- منح كفالات لصالح المكتتبين في الصفقات قصد ضمانهم أمام السلطات العمومية وهي:

× **كفالة الدخول للمناقصة:** يقدمها البنك متكفلاً بالمقاول ويعفيه من دفع تسيق نقدي قد تطلبه السلطات العمومية كضمان يكون في حالة تحلي المقاول من تنفيذ المشروع.

× **كفالة حسن التنفيذ:** تمنح من طرف البنك لتفادي قيام الزبون بتقديم النقود كضمان حسن لتنفيذ الصفقة وفق المقاييس المناسبة.

× **كفالة اقتطاع الضمان:** يقدمها البنك للزبون تسنح بعدم اقتطاع الضمان من مبلغ فاتورة المشروع عند نهايته.

× **كفالة التسيق:** في حالة الفوز بالمشروع تقوم الإدارة صاحبة المشروع بتقديم تسيق للمقاولين الفائزين بالصفقة، ولا يمكن أن يمنح هذا التسيق فعليا إلا إذا حصلت على كفالة التسيق من أحد البنوك.

منح قروض فعلية لتمويل الصفقات وهي:

✓ **قرض التمويل المسبق:** يعطى هذا القرض عند انطلاق المشروع، وهو قرض على بياض يقدم للمقاول لعدم امتلاكه للأموال اللازمة لإنجاز المشروع.

✓ **تسيقات على الديون الناشئة وغير المسجلة:** يمنحها البنك للمقاول عندما يكون قد أنجز نسبة مهمة من الأشغال دون أن يتأكد أن الإدارة سوف تقبل بالمبلغ المدفوع ولم تسجله رسمياً.

✓ **تسيقات على الديون الناشئة والمسجلة:** تمنح هذه التسيقات عندما تصادق الإدارة على الوثائق الخاصة التي تسجل انتهاء المشروع ويتدخل البنك لمنح هذه القروض لكون الدفع يتأخر عن الانتهاء من المشروع.

■ الخصم التجاري:

الخصم هو قيام البنك بشراء ورقة تجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها، ويحل محل الشخص في الدائنية، ويمنح مقابل ذلك قرضا مع خصم جزء من قيمة الورقة التجارية (معدل الفائدة، عمولة التسديد، عمولات التحصيل)، و ينتظر تاريخ استحقاقها ليستعيد مبلغه كاملا وعليه معدل الخصم مركب من ثلاثة عناصر وهي:

↩ معدل الفائدة: يعين ثمن الإقراض الزبائن خلال فترة الخصم وتاريخ استحقاق الورقة التجارية.

↩ عمولة التحصيل: هي تكاليف الجهد والوقت المبذول لتحصيل الورقة التجارية.

↩ عمولة الخصم (التسديد): هي تكاليف الجهد والوقت المبذول أثناء عمل البنك في الخصم.

■ القرض بالالتزام:

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقة فقط، ويكون مضطر إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته، وفي مثل هذا النوع من القروض يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية هي¹:

■ الضمان الاحتياطي:

وهو عبارة عن التزام يمنحه شخص يكون في العادة بنكا، يضمن بموجبه تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية.

الكفالة:

هي عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين "الزبون" في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدد في هذا الالتزام مدة الكفالة ومبلغها، ويستفيد هذه الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك وإدارة الضرائب، وفي حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية.

القبول:

فهنا يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه وتميز أشكال عديدة له هي:

✘ القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون الأمر الذي يعفيه من تقديم ضمانات.

✘ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.

✘ القبول الممنوح للزبون من أجل مساعدته على الحصول على مساعدة الخزينة.

✘ القبول المقدم في التجارة الخارجية.

القروض المقدمة للأفراد:

هي القروض ذات طابع شخصي بشكل عام، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد "الزبائن" و من بين هذه القروض "بطاقات القرض" والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود².

الفروع الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك" مرجع سابق، ص "68".

² الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك" مرجع سابق، ص "69".

القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار تتعلق بتمويل الحصول على الآلات والمعدات، وهو يعرف بالتمويل المتوسط الأجل، أما إذا كان يتعلق بتمويل العقارات، فإننا نكون بصدد تمويل طويل الأجل.

← قروض متوسطة الأجل:

توجه لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز مدتها 7 سنوات مثل الآلات والمعدات وتجهيزات الإنتاج... ولأنها أكثر تعرضاً لاحتمالات عدم التسديد نتيجة للتغير على مستوى المركز المالي للمستثمر (المقترض) وهنا نميز نوعين:

← قروض متوسطة الأجل قابلة للتعبئة:

هنا يعني أن البنك المقرض بإمكانه عادة خصم أوراقه المالية لدى بنوك أخرى أو لدى البنك المركزي الذي يسمح له بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها، دون انتظار آجال الاستحقاق.

← قروض متوسطة الأجل غير قابلة للتعبئة:

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو بنك تجاري، ويكون مجبراً على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

← القروض الطويلة الأجل:

هي قروض تفوق في الغالب 07 سنوات، وتمتد أحياناً إلى غاية 20 سنة، وهي تمويل المشاريع الكبيرة مثل الحصول على عقارات، ونظراً لضخامة مبلغها وطول مدتها، فتقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى عليها عادة البنوك التجارية¹.

■ الائتمان الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجها البنك بتأجير آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مقابل دفع أقساط تسمى "ثمن الإيجار". وعند نهاية فترة الإيجار تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات:

- × إما أن تطب عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجدداً.
- × إما أن تشتري هذا الأصل وبالتالي تنتقل ملكيته إلى المؤسسة المستأجرة.
- × أو الامتناع عن تجديد العقد وعن شراء الأصل، وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة².

الفـ رـع الثالث: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية.

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية ويطلق عليها: "الاعتماد المستندي"، حيث ظهر لحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في: تحميد مبلغ مالي، تحميد مقابل البضاعة، ارتفاع أو انخفاض سعر البضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، وهو بذلك يمثل ضمانات للطرفين.³

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك" مرجع سابق، ص 57-58.

² الطاهر لطرش "تقنيات البنوك"، مرجع سابق، ص 113.

³ خليل سعد، بوعلاقة توفيق، فولي خالد، معايير وإجراءات منح قروض الاستغلال، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس (تخصص م.ن. بنوك). 2006 ص 17.

المطلب الثالث: مخاطر القروض البنكية وضماناتها.

الفرع الأول: مخاطر القروض البنكية.

المخاطر هي كإلزام يحمل شك عن إمكانية الربح أو الخسارة، وبصفة عامة اخذ الخطر بعين الاعتبار. وهناك خمس مخاطر أساسية تواجهها كل البنوك وهي¹:

← مخاطر الائتمان:

يعتبر من اكبر المخاطر التي تواجهها البنوك في عملية الإقراض، فهو أكثر ضررا لأنه يعبر عن عجز نهائي أو جزئي للمقرض وهلاك كلي بالنسبة للبنك، في حالة تقديم قرض يعتبر دائن مع الفوائد².

ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله، وهناك أصول مختلفة تتميز بأكبر قدر من مخاطر الائتمان وتتمثل في القروض، فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، وكذلك قدرة الفرد على رد الدين تختلف وفقا للتغيرات في التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حد لتقييم قدرة المقرض على الرد، ولسوء الحظ فان القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقرض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية³.

← مخاطر السيولة:

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقد

بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض (ودائع) جديدة، ويتعاضم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض، أو مسحوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة، ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة، وتمتلك البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فوراً وذلك لتلبية احتياجات السيولة، ويمكنه أيضا زيادة القروض للحصول على النقد، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية والاحتياطات وقدرتها على تلبية الالتزامات.

← مخاطر سعر الفائدة:

ويقصد بمخاطر أسعار الفائدة، احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلا، فإذا ما تم التعاقد بين البنك والعميل على سعر فائدة معين على القرض، ثم ارتفعت أسعار الفائدة في السوق، وارتفعت معها أسعار الفائدة على القروض التي على نفس درجة المخاطر مع القرض المتعاقد عليه، فان هذا يعني أن أموال البنك أصبحت مفرقة في استثمارات عائدها اقل من العائد السائد في السوق، وقد تأخذ مخاطر سعر الفائدة صورة أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الفائدة مستقبلا⁴.
ويحصل خطر سعر الفائدة بالنسبة إلى البنك عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عائد الاستخدامات، وللحد من خطر سعر الفائدة وجعلها في مستوى معقول وجب على البنك أن يتوفر على نظام لمراقبة القروض وتغيرات المعدلات⁵.

¹ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص " 83".

² حتمه إدريس، عزوز كمال، "تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، دفعة 18-2006 – ص "47".
د طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية"، كلية التجارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص "71-72".

⁴ د. منير إبراهيم هنري-إدارة البنوك التجارية (مدخل اتخاذ القرارات)، مركز دلنا للطبع، ص "242".

⁵ حتمه إدريس، عزوز كمال – تمويل الاستثمارات – مرجع سابق – ص "49".

← مخاطر التشغيل:

توجد عدة أسباب تؤدي إلى تغير المكاسب نتيجة لسياسات التشغيل التي يتبعها البنك، فبعض البنوك لا تملك الكفاءة للرقابة على التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يقوم بها موظفي البنك، وهكذا تشير مخاطر التشغيل إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة البنك، وهكذا فإن مخاطر تشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد أقسام الفروع وعدد الموظفين، ولذلك فإن نجاح الرقابة على الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفيلاً أم لا.

← مخاطر رأس المال أو سداد الالتزامات:

تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، وتعجز الشركة عن الوفاء به حينما تواجه حقوق ملكية سالبة، ويتحدد صافي حقوق الملكية للشركة بالفرق بين القيمة السوقية لأصولها والقيمة السوقية لخصومها، وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.

← مخاطر أخرى:

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالباً ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر أسعار الصرف وكذلك مخاطر البلد، وتشير هذه المخاطر إلى مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل، وتشير مخاطر البلد إلى الخسارة الأساسية للفائدة ورأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض هذه البلد سداد المدفوعات في تواريخ استحقاقها. وهناك أيضاً مخاطر أخرى متعلقة بأنشطة خارج الميزانية لا تقيّد ضمن الأصول والخصوم مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والمشغلة¹، وأيضاً مخاطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المؤسسات، فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، وتترك آثار سلبية على نتائج نشاطات البنوك وعلى مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها².

الفصل الثاني: الضمانات البنكية.

ويقصد بالضمانات الأصول التي يبدي العميل استعداداً لتقديمها للبنك مقابل الحصول على قرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصول بأي نوع من أنواع التصرف، وفي حالة فشل في سداد القرض أو الفوائد يصبح من حق البنك بيع الأصل المرهون لاسترداد مستحقاته³. وتمثل الضمانات في أشياء ملموسة ذات قيمة مثل رهن العقارات، ومن ناحية قيمة الضمان يمكن لنا إن نتصور أنها لا يمكن أن تتجاوز قيمة القرض المطلوب، ومن جهة نظر البنك ليس هناك أحسن من أن تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض بحيث يسمح له ذلك بانتظار موعد التسديد في طمأنينة، ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين: ضمانات حقيقية و ضمانات شخصية.

← الضمانات الشخصية:

¹ د. طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص "73-74-75".

² د. منير إبراهيم هنري، مرجع سابق، ص "228".

³ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص "163-169".

تتركز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، والذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصياً، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث بدور الضمان وفي إطار الممارسة، يمكن أن نميز بين نوعين من الضمانات الشخصية: الكفالة والضمان الاحتياطي.

← الكفالة:

الكفالة هي أن يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق وهي فعل حالي هدفه الاحتياط ضد احتمالات سيئة في المستقبل، ولا يمكن تدخل الكافل بشكل فعلي إلا في حالة تحقق الاحتمالات.

ونظراً لأهمية الكفالة كضمان شخصي ينبغي أن يكون مكتوباً ومتضمناً طبيعة الالتزام بدقة ووضوح

← الضمان الاحتياطي:

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها التسديد، وهو شكل من أشكال الكفالة، ويختلف عنها في كونه يطبق على الديون المرتبطة بالأوراق التجارية، مثل السند لأمر، السفنجة والشيكات، والهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة في تاريخ الاستحقاق، بالإضافة كذلك إلى أنه يمكن تصنيف "تأمين الاعتماد" من أمثلة الضمان الشخصي، حيث تقوم مؤسسة التأمين لحساب المستفيد من الاعتماد لتغطية خطر الوفاء بمبلغ اعتماد.

← الضمانات الحقيقية:

ترتكز على موضوع الشيء المقدم كضمان، وتتمثل في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات، يصعب تحديدها، وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية، وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، ويمكن للبنك أن يقوم ببيع هذه الأشياء عند التأكد من استحالة استرداد القرض، ويمكن أن تصنف الضمانات الحقيقية إلى صنفين:

← الرهن الحيازي:

هناك نوعان من الرهن الحيازي، الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري.

← الرهن الحيازي للأدوات و المعدات الخاصة بالتجهيز:

هو عملية رهن الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع، ويجب على البنك قبل القيام بالإجراءات القانونية الضرورية أن يتأكد من سلامة هذه المعدات والتجهيزات كما ينبغي عليه التأكيد من أن البضاعة المرهونة غير قابلة للتلف، وأن لا تكون قيمتها معرضة للتغير بفعل تغيرات الأسعار.

← الرهن الحيازي للمحل التجاري:

هو رهن المحل التجاري أو المؤسسة التجارية لصالح البنك بموجب عقد عرقي مسجل حسب الأصول وفقاً

للأحكام القانونية السارية.

← الرهن العقاري:

هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه البنك حقاً عينياً على عقار لوفاء دينه، كما يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه

من ثمن ذلك العقار، متقدما على الدائنين التاليين له في المرتبة.
وينبغي لهذا العقار أن يكون صالحا للتعامل، وقابل للبيع في المزاد العلني، وبالتالي الرهن العقاري يمثل أفضل الصيغ
التي تضمن القروض البنكية، وإذا حل أجل استحقاق الدين ولم يتم المدين بالتسديد فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين أن
يقوم بتزع ملكية العقار منه خاصة إذا كان العقار ملكا للمدين¹.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص "163-169".

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نخلص إلى إن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور، نتيجة لتطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها، إلى رائد السياسة النقدية لأي دولة، وموجه الاقتصاد نحو التنمية، كما أنه رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية، واستحداث أي نوع هو استكمال لخدمات معينة، ومن هذا النوع، البنوك الإسلامية التي أضفت الجانب الديني وامتيازاته المشجعة للاستثمار، وتقليل التكلفة على المعاملات المالية، والبنوك الإلكترونية التي تبين مدى ارتباط عامل التكنولوجيا بالبنوك وعملها والتسهيلات في الخدمة البنكية، والبنوك الشاملة دلالة على مدى استيعاب البنوك للعديد من الوظائف، وتقديمها لكافة الخدمات، ومن خلال تعرضنا إلى وظائف البنوك، أصبحت تمارس البنوك وظائف خارجية عديدة، كالوساطة في البورصة، وإدارة الأعمال والممتلكات، كما أنها تعتمد في تمويلها على الودائع بدرجة كبيرة، وإعادة استعمالها في منح القروض، مما يجعلها داخل دائرة المخاطرة، التي تحاول التقليل منها من خلال الضمانات المقدمة لها والمدروسة من قبل البنك، والقروض باب من أبواب الحصول على الفوائد والأرباح، وأيضا تشجيع الاستثمار والمشاريع الاستثمارية وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية

مقدمة الفصل.

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الاستثمارية

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه

المطلب الثاني: محدداته وأدواته

المطلب الثالث: القرار الاستثماري

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأهميتها

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية وأنواعها

المطلب الثالث: أسباب ومراحل نشأتها ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية

المطلب الأول: دراسة فنية واقتصادية للمشروع الاستثماري

المطلب الثاني: دراسة فنية للمشروع الاستثماري

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية

خلاصة الفصل الثاني.

مقدمة الفصل:

يعتبر الاستثمار من احد العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو، و هو الطريقة الناجعة لإنشاء ومضاعفة الثروات، و منه تحسين الأوضاع سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسات، وحتى على المستوى الوطني، و هو أداة فعالة لتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية للمجتمع، من خلال رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي و الرفاهية للمجتمع، و يحدد صورة و سمعة المؤسسة، نظرا لتأثيره على المحيط المالي و الاقتصادي. ونظرا لهذه الأهمية للاستثمار، فلقد حظي باهتمام كبير من طرف البنوك لما له من مدلول خاص، و مفتاح التطور الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي، كون أن التمويل عنصر أساسي و أداة فعالة للنهوض بالاستثمار، و توسيعه من خلال المشاريع الاستثمارية، الذي يسمح للمؤسسات بتوسيع نشاطها و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، ولأهمية دراسة هذه المعاني المتعلقة بالاستثمار، قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث :

حيث أن الأول يضم ماهية الاستثمارات والثاني ماهية المشاريع الاستثمارية، في حين أن الثالث يعالج المشاريع الاستثمارية من خلال تقييمها ودراساتها.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يستمد الاستثمار أصوله كمفهوم من علم الاقتصاد و له صلة وثيقة مع مجموعة من المفاهيم الاقتصادية بتعدد مجالاته أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله، و القرار الاستثماري يعتمد على هدف رئيسي للمستثمر، و هو تعظيم العائد المحقق على الاستثمار في حدود المستوى المقبول من المخاطرة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أنواعه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار.

تعددت مفاهيم الاستثمار ، وهي كما يلي:

يقصد بالاستثمار في اللغة: مصدر استثمر يستثمر وهو المطلب بمعنى طلب الاستثمار، وأصله من الثمر وهو له عدة معاني منها ما يحمله الشجر وما ينتجه¹.

ويقصد به أيضا " تضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك حالي و ذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر يمكن تحقيقها من إشباع استهلاك مستقبلي².

ويقصد به أيضا في معنى الاقتصادي: " في الاقتصاد غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية، وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى توظيف أو تغير الأموال على أنه مساهمة في إنتاج والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات ، وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية ومالية وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو سع طاقة إنتاجية موجودة³.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمارات.

تتنوع الاستثمارات ونبجد منها:

• حسب أطراف الاستثمار: ويقسم إلى الآتي:

✓ الاستثمار العام (الحكومي):

وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة.

✓ الاستثمار الخاص:

¹ قاسم نابذ علوان " إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق"، دار ثقافة لنشر والتوزيع 2009 ص 29
² محمد مطر، "إدارة الاستثمارات"، الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2004 ص"21".
³ طاهر جردان، "أساسيات الاستثمار"، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 ص"13".

وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات المساهمة أو فردية من المستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.

✓ الاستثمار الأجنبي:

هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في دول النامية وهذا يعود إلى أسباب عديدة من أهمها:

- ✘ حاجة الدول النامية إلى رؤوس أموال بهدف تنفيذ مشاريعها التنموية التي يتطلبها الاقتصاد الوطني.
- ✘ منح المستثمر الأجنبي عدد من التسهيلات والإعفاءات والضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل الدولة.
- ✘ ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين والمقولين الدوليين دفعهم ذلك إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات (الاستثمار المشترك) لها فروع متعددة داخل وخارج الدولة¹.

• حسب نوعها:

ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار وتصنف إلى:

◀ استثمارات حقيقية:

الاستثمار الحقيقي أو العيني يعني الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرض عمل إضافية وزيادة مخزون من المواد الأولية المختلفة².

◀ الاستثمارات المالية:

وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل سهم أو سند أو شهادة إيداع والأصل المالي يمثل حقا يحول لحامله المطالبة بأصل حقيقي ويكون عادة مرفق بسند قانوني ويحصل حامله على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية³.

• حسب مدة الاستثمار:

يمكن تصنيفها إلى استثمارات قصيرة الأجل و استثمارات طويلة الأجل، و هناك من يضيف استثمارات متوسطة الأجل و التي لا تخرج من مفهوم الاستثمارات قصيرة الأجل.

✓ الاستثمارات قصيرة الأجل:

تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل محلية أو خارجية كل من الودائع الزمنية، و الأوراق المالية (أسهم و سندات)، و تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل (تمويل رأس المال العامل، و تمويل التجارة الداخلية و الخارجية "الصادرات و الواردات").

✓ الاستثمارات طويلة الأجل:

تشمل الاستثمارات طويلة الأجل الأصول و المشاريع الاستثمارية التي تؤسس أو تقتنى بقصد الاحتفاظ بها و تشغيلها لمدة طويلة، و يكون من الصعوبة أحيانا تحويلها إلى نقدية و لو عن طريق البيع . و يكون هدف المستثمر عند اختيارها الحصول على تدفقات نقدية يضمن خلالها استرداد رأس المال المستثمر مع عائد منه.

• حسب مجالات الاستثمار :

¹ قاسم نايد علوان " ادراة الاستثمار بين النظرية و التطبيق " ،مرجع سابق ص 37-38
² ناظم محمد نوري الشعري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي ، دار وائل للطباعة والنشر عمان 1999 ص 26.
³ محمد مطر، إدارة الاستثمارات ، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن 2009- ص 79

تنوع الفرص الاستثمارية المختلفة باختلاف مجالات الاستثمار، كالاستثمارات العقارية و السياحية، و الاستثمارات الصناعية و الزراعية ، و مجالات التعدين ، و النقل بأنواعه ، و الخدمات الاستثمارية الأخرى . حيث أن لكل مجال طبيعته و بيئته الخاصة التي يتعامل معها المستثمر ايجابيا و سلبيا¹.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار و أدواته.

الفروع الأولى: محددات الاستثمار.

هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على فعالية الاستثمار، ويمكن تقسيمها إلى مباشرة وغير مباشرة.

1. العوامل المباشرة²: سميت بالمباشرة لارتباطها بفعالية الاستثمار، حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر، ومن بين هذه العوامل:

أ الفئات الاقتصادية:

يعتمد مستوى الاستثمار في أي بلد بالدرجة الأولى على الفئات الاقتصادي المتمثل بالنتائج المتحقق في فروع الاقتصاد القومي مطروحا منه الاندثارات، أو أنه الناتج المتحقق داخل الاقتصاد مطروحا منه استهلاك المنتجين وعوائدهم، إضافة إلى مصاريف المجتمع العمومية.

ب - العمل :

هناك ترابط وثيق بين العمل والاستثمار انطلاقا من أن كل استثمارات جديدة تتطلب عمالة جديدة، و حجم العمالة يتوقف على طبيعة الفلسفة المعتمدة من قبل الدولة أ و صاحب المشروع في تحديد العلاقة بين الإنتاج و كثافة العمل ورأس المال، والقوى العاملة تشمل السكان في سن العمل. وتعتمد العلاقة بين العمل والاستثمار على مجموعة من العوامل منها :

× حجم السكان

× التركيب العمري للسكان

× التركيب السكاني حسب البيئة

ج - الدخل القومي:

يعتبر الدخل القومي من العوامل المؤثرة في تحديد الحجم الكلي للاستثمار، من خلال الجوانب التالية :

1. حجم الدخل القومي :

يرتبط الاستثمار بعلاقة طردية مع الدخل، حيث يزداد الاستثمار بزيادة الادخار وينخفض بانخفاضه، بافتراض بقاء العوامل الأخرى.

¹ حامد العربي الحضيري-تقييم الاستثمارات- دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع - ص"7"
²ناظم محمد نوري الشمري وآخرون - أساسيات الاستثمار العيني والمالي- دار وائل للطباعة والبشر، عمان 1999 ص"52-61".

2. تركيب الدخل القومي :

كلما كانت تركيبة القطاعات الاقتصادية متوازنة من حيث التطور، كلما أمكن ذلك من زيادة الادخار وفتح ثم الاستثمار.

3. توزيع الدخل القومي:

أي توزيع الدخل القومي في تحديد أنصبة الفئات المجتمع من الدخل القومي، ويعتبر نمط توزيع الدخل من العوامل الفعلة و المحددة لحجم الاستثمار من خلال تأثيرها على حجم مدخرات الفئات المجتمع .

د - الاستهلاك :

يؤثر الاستهلاك على حجم الاستثمار، حيث كل زيادة في معدلات نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق ما هو مقدر لها من الخطة الاقتصادية يؤثر على حجم المدخرات، و بالتالي يحول دون تمويل الاستثمارات المستهدفة، ومن ثم يخفض معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يتطلب تخطيط الاستهلاك وترشيده نحو القنوات الاستثمارية، بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية، والتراكم الاستثماري عن طريق السياسة المالية.

هـ - الاختراعات :

تفرز الاختراعات أساليب جديدة في الإنتاج تتطلب المزيد من الاستثمارات، وهذا يعني زيادة الكفاية الحدية لرأس المال التي تظهر بظهور الاختراعات.

و - الاتجاه العام للأسعار :

يؤثر ارتفاع الأسعار سلباً على مستوى الدخل، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة، فينخفض الادخار و منه الاستثمار، و ذلك لاستحواذ الاستهلاك على معظم الزيادة في الدخل.

2. العوامل غير المباشرة¹ : تتمثل فيما يلي:

أ العوامل الذاتية :

تشمل على العوامل الاجتماعية، أو ما يطلق عليها بالعادات و التقاليد، إضافة إلى النظرة المستقبلية للدخل، حيث تؤثر هذه العوامل على سلوك الفرد في توزيع دخله بين الاستهلاك والادخار. و النظرة المستقبلية المتوقعة للدخل تؤثر كذلك على الاستثمار.

ب - توقعات مستوى الدخل و الإنتاج :

تلعب توقعات الدخل دوراً مهماً في زيادة الإنفاق الاستثماري، لذلك فإن قدرات رجال الأعمال الخاص ة بإنشاء مشاريع جديدة، والحصول على معدات جديدة إنما يتوقف على مستوى الدخل المستقبلي، وهذا يعني أن هناك علاقة مباشرة بين مستوى الدخل المطلق و الإنفاق الاستثماري.

ج - سعر الفائدة :

¹ ناظم محمد نوري الشمري وآخرون - أساسيات الاستثمار العيني والمالي - دار وائل للطباعة والبشر، مرجع سابق ص "62".

يلعب سعر الفائدة دوراً مهماً في عملية الإنتاج، وذلك من خلال تأثيره على قرارات الاستثمار، حيث تؤثر على الرغبة الادخارية لأفراد المجتمع، فارتفاع أسعار الفائدة من قبل الجهاز المصرفي يؤدي إلى سحب أكبر قدر ممكن من فائض الدخل بغرض توظيفها في المجالات الاستثمارية، والتي تخدم التطور الاقتصادي والعكس يحصل في حالة انخفاض سعر الفائدة .

الفصل الثاني: أدوات الاستثمار.

تعرف أداة الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء المبلغ الذي يستثمره، ويطلق عليه اصطلاحاً وسائط الاستثمار، وهي على الترتيب التالي:

1. الأوراق المالية:

وهي من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، لما توفره من مزايا للمستثمر من حيث الحقوق التي ترتبها لحاملها، منها ما هو أداة ملكية مثل الأسهم والتعهدات، وما هو دين مثل السندات وشهادات الإيداع وغيرها، ومن حيث الدخل المتوقع منها¹.

2. العقار: ويتم الاستثمار فيها بشكلين:

أ مباشر:

عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي، (مباني و أراضي).

ب -غير مباشر:

عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري بالمشاركة في المحفظة المالية لأحد المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات، وتتميز هذه الاستثمارات بدرجة عالية من الأمان، وارتفاع التكاليف لأن التمويل طويل الأجل².

3. السلع:

تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشئ أسواق متخصصة، (بورصة الذهب،...)، وتشبه المتاجرة بالسلع الأوراق المالية في كثير من الوجوه عدا أن الاتجار بالسلع غالباً ما تكون أكبر مخاطرة من الاتجار بالأوراق المالية، لأن هذه الأخيرة تتميز بدرجة عالية من السيولة.

4. المشروعات الاقتصادية:

تعتبر من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشاراً وتنوعاً من بين تجاري، وصناعي، وزراعي، كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو تقديم الخدمات، ويتميز الاستثمار في المشروعات الاقتصادية بتحقيقه لعائد مقبول ومستمر، كما أنه يتوفر على قدر كبير من الأمان، وما له من دور اجتماعي أكبر من أوجه الاستثمارات الأخرى³.

5. العملات الأجنبية :

¹ محمد مطر إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية دار وائل للنشر والتوزيع الأردن 2004، ص "82"

² زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي- مرجع سابق- ص"42".

³ زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي- مرجع سابق- ص"42".

تحوذ أسواق العملات الأجنبية على اهتمام كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في أنحاء العالم، ويتميز عن غيره من الأسواق بحساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيها.

6. المعادن النفيسة:

يعتبر الاستثمار في المعادن النفيسة مثل: الذهب والفضة والبلاطين.... مجالاً للاستثمارات الحقيقية، وتتواجد في أسواق مالية منظمة كما للأوراق المالية، ويتخذ الاستثمار في المعادن النفيسة عامة والذهب منها على وجه الخصوص صوراً متعددة منها: الشراء والبيع المباشر، ودائع الذهب التي تودع لدى البنوك بفوائد المفاضلة والمبادلة بالذهب على نمط ما يحدث في سوق العملات الأجنبية¹.

7. صناديق الاستثمار:

صندوق الاستثمار أشبه ما يكون بوعاء مالي ذو عمر محدد تكونه مؤسسة مالية متخصصة، وذات خبرة في مجال الاستثمارات، وذلك بقصد تجميع مدخرات الأفراد ومن ثم تجميعها للاستثمار في مجالات مختلفة، للمساهمين فيها عائد، وضمن مستويات معقولة للمخاطرة، وذلك للحرص في إدارة موجودات الصندوق، ويمارس الصندوق عادة المتاجرة بالأوراق المالية بيعاً وشراءً، وأيضاً المتاجرة بالعقار، ويتميز في أنه يهيئ الفرصة لمن لديهم مدخرات وليس لهم الخبرة لتشغيلها².

المطلب الثالث: القرار الاستثماري.

لا يخرج القرار الاستثماري في طبيعته عن أي قرار آخر من حيث كونه اختيار البديل الملائم من بين البدائل المتاحة، ولكي يتوصل المستثمر إلى اختيار البدائل الملائم، فعليه أن يحصر البدائل الأخرى ويحددها ويحللها، ويوازي بينها في ضوء نتائج التحليل، ويأتي في الأخير ليحلل البديل الملائم حسب المعايير والعوامل الداخلية التي تعبر عن رغبته³.

الفصل الأول: أنواع القرارات الاستثمارية:

تتمثل هذه القرارات فيما يلي:

2. قرار الشراء:

يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية مثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.

3. قرار عدم التداول:

يترتب على الحالة السابقة والناجمة عن الضغوط الشرائية، أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط، فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي (س) مع القيمة (ق)، أي حالة التوازن تفرض توقف البيع والشراء، فيكون

¹ محمد ممطر، "إدارة الاستثمارات"، مرجع سابق ص 87-92.

² محمد ممطر، "إدارة الاستثمارات"، مرجع سابق ص 87-92.

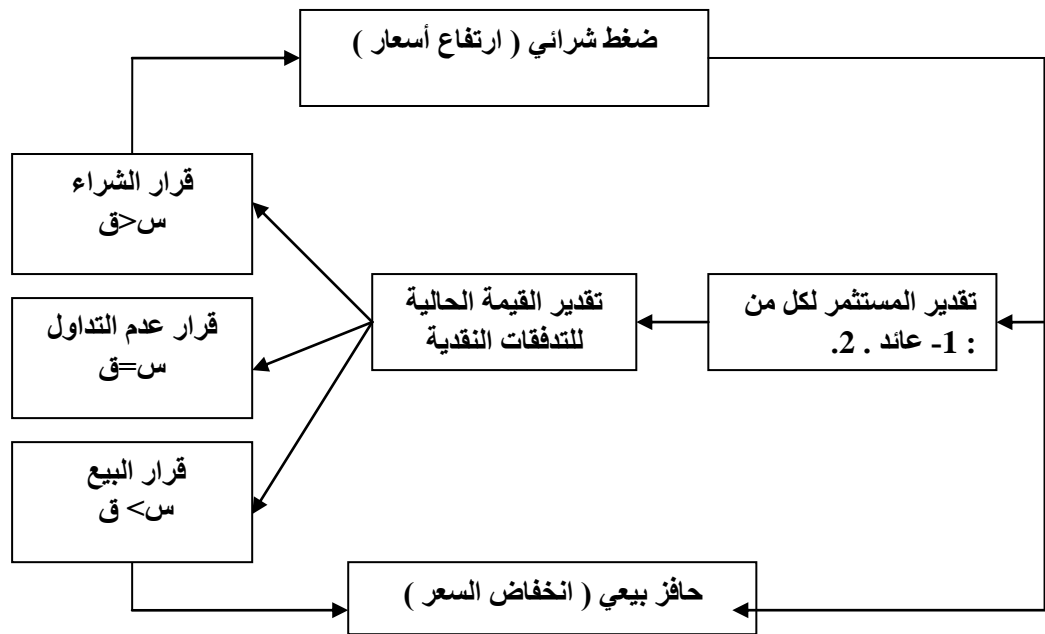
³ زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي- مرجع سابق- ص 25.

القرار الاستثماري في هذه الحالة هو عدم التداول حيث ($S=Q$)، لأن المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية، ومخاطر انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة .

4. قرار البيع:

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة، تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد في إطار نموذج الخاص بالقرار، مما يتطلب منه عرض سعر جديد لتلك الأداة يزيد عن (Q)، وهكذا يرتفع السعر (S) عن القيمة ($S < Q$)، مولدا بالتالي حافزا لدى غيره للبيع، فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع¹.

الشكل : نموذج القرار الاستثماري رقم (2 - 1)



المصدر : محمد مطر - إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العملية) ص 37

الفصل الثاني : المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري على ثلاث مقومات أساسية، وهي تبني إستراتيجية ملائمة للاستثمار، والاسترشاد بالأسس و المبادئ العملية لاتخاذ القرار، ومراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

1. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار:

¹ محمد مطر، "إدارة الاستثمارات"، مرجع سابق ص:38.

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون، و ذلك حسب اختلاف أولوياتهم، و تتمثل أولوياتهم بمعرفة تفضيلهم الاستثماري وفق ثلاثة عناصر و هي: الربحية و الأمان و السيولة . فالربحية تعبر عن العائد من الاستثمار الذي يتوقع المستثمر تحقيقه من الأموال المستثمرة، أما السيولة و الأمان تعبران عن تفادي المخاطرة¹.

2. المبادئ و الأسس التي يقوم عليها القرار الاستثماري²:

لكي يتمكن المستثمر من الاختيار بين البدائل المتاحة، لابد له من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار وهي:

أ - مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد دائماً يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها، بدلاً من توظيفها في أول فرصة تتاح له.

ب - مبدأ المقارنة:

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، لاختيار المناسب منها عن طريق اختيار البديل الأفضل.

ج - مبدأ الملائمة:

يطبق هذا المبدأ عندما يختار المستثمر بين مجالات الاستثمار و أدواته، و يلاءم رغباته و ميوله التي يحددها دخله، عمره، و عمله، و كذلك حالته الاجتماعية.

د - مبدأ التنويع:

يلجأ المستثمرون إلى تنويع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار.

¹ محمد مطر، "إدارة الاستثمارات"، مرجع سابق ص:39.
² زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي- مرجع سابق- ص:26-29.

المبحث الثاني: المشاريع الاستثمارية.

أن وجود المشاريع الاستثمارية في عالمنا هذا هو أمر بالغ الأهمية، كون أن المشاريع الاستثمارية تشكل الجزء الأكبر من حياة المؤسسات والأفراد اللذان يشكلان الجزء الهام والكبير للاقتصاد، وللحركة الإنتاجية، فلا يمكن أن يقوم أي اقتصاد لبلد ما إلا إذا كانت هناك سياسة اقتصادية موضوعية لخلق المشاريع الصغيرة والكبيرة تمتد إلى البنى التحتية والفوقية التي يتطلبها اقتصاد هذا البلد، أهمية المشاريع الاقتصادية تقودنا إلى التركيز على مفهومها وخصائصها، وأنواعها وغيرها من النقاط الأخرى.

المطلب الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية وأهميتها.

الفروع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية.

هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري، وهذا يرجع لاختلاف وجهات النظر إليه، ويعرف على أنه:

- ✘ عملية توجيه موارد مشروع صناعي أو مالي للحصول على عوائد أو مداخيل نقدية أو غير نقدية¹
 - ✘ كما يعرف بأنه: " مجموعة من الأنشطة التي يمكن تخطيطها، و تمويلها و تنفيذها، و تحليلها كوحدة منفصلة و يشمل المشروع على تدفقات خارجية أو مدخلات، و على تدفقات داخلية و تسمى أحيانا منافع أو إنتاج"²
 - ✘ ويعرف أيضا " تجميع لبيانات تمكن من تقييم المزايا و المساوي الاقتصادية الناتجة عن تخصيص قدر معين من الموارد المتاحة للمجتمع لانتهاج نوع أو أنواع محددة من السلع و الخدمات"³
- من التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي للمشروع الاستثماري:
- ◀ مجموعة من النشاطات العملية المرتبطة ببعضها و المتكاملة، التي تعتمد على استخدام الموارد المالية و البشرية و المادية المتاحة، وفقا لتخطيط و تحليل سليم لضمان نجاح المشروع و الحصول على المنافع في المستقبل.

الفروع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية.

للمشاريع الاستثمارية أهداف يمكن تقسيمها إلى أهداف المشروعات الاستثمارية العامة، و أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة.

◀ أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة :

تشير النظرة الاقتصادية إلى أن الهدف من إنشاء المشاريع الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن، و المقصود بالربح هو صافي الربح. و هو الناتج عن المقابلة بين الإيرادات و التكاليف الخاصة بالمشاريع، هذا و قد يخطط للربح و تعظيمه في الأجل القصير و الطويل، فهناك أهداف أخرى تسعى إليها المشروعات مثل: تعظيم الإيرادات، و الاحتفاظ بسلعة جيدة و تحصيل مركز تنافس في السوق، و تحقيق أكبر قدر من المبيعات، و تعظيم الصادرات، و الاستمرار، و البقاء و النمو. وقد

¹ حملة إدريس، كمال عزوز، مرجع سابق، ص:18.

² سعد زكي نصار، "التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات"، المكتبة الأكاديمية، عربية للطباعة والنشر، 1995، ص: 15

³ أحمد رمضان نعمة، "مقدمة في دراسة الجدوى ومعايير الاستثمار"، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص:27.

تسعى هذه المشروعات إلى تحقيق أهداف اجتماعية اتجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه، و المجتمع الذي تتعامل معه وكسب رضا العاملين.

← أهداف المشاريع الاستثمارية العامة:

يكون الهدف المسطر في هذه المشاريع هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي، و المصلحة الهامة للمجتمع، وتعظيم المنفعة العامة. وهناك أهداف أخرى لتلك المشاريع منها: تحقيق الربح و ذلك لضمان الاستمرار، و البقاء، و النمو، و لما تتكبده هذه المشاريع من مصاريف و نفقات في معظم نشاطاتها، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية، و الاستثمارية، و المالية، و الاجتماعية¹.

الفصل الثالث: أهمية المشاريع الاستثمارية:

إن أهمية المشاريع للمؤسسات تعادل أهمية الروح للجسد. فكما أن الجسد يفنى بمغادرة الروح، فان المؤسسات تتوقف بفناء المشروع. وهنا تأتي الأهمية الأولى للمشاريع الاستثمارية، في إعطائها الحياة للمؤسسات، فان الأفراد وفي طبيعتهم رجال الأعمال، والمقاولون، وأصحاب رؤوس الأموال، والتجار، و المستثمرون، و طالبوا الأعمال بمختلف أنواعهم يجدون حياة ثانية في قيام المشاريع، وفي دورات حياة المشاريع، إذ أن هؤلاء الأفراد يجدون في المشاريع ملاذ لطموحاتهم الشخصية، وإبداعا في سيطرتهم على عالمهم الخاص، كلما استطاعوا إقامة مشاريعهم وساروا بها في الاتجاهات التي يرغبون بها، وأيضا للمشاريع أهمية في تحريك وتنشيط اقتصاد للبلد، حيث تنشط فيها الحركات الإنتاجية والبنوية، والتنمية، والتطويرية².

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الاستثمارية و أنواعها.

الفصل الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية.

تمثل خصائص المشروع الاستثماري في العناصر التالية³:

نشاط استثماري ينطوي على مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلى وجود منتجات وهو يلوح كفرصة وسرعان ما يتحول إلى فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.

- ✘ الجهة المنظمة، وهي تلك التي تقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
- ✘ السوق وخصائصها، والتي من خلالها يتم تصريف الإنتاج، هذا و لا بد للمشروع الاستثماري أن يكون هناك طلب على منتجاته.
- ✘ الربح والعائد على الاستثمار، كهدف رئيسي، و لا مانع من وجود أهداف أخرى ثانوية.
- ✘ الاستقلالية النسبية للمشروع، وذلك كي يتمتع المشروع بشخصية اعتبارية .
- ✘ المخاطرة، حيث هناك درجة معينة من المخاطرة توجد عند اختيار كل مشروع، وتختلف درجة المخاطرة من مشروع لآخر.

¹ ضرار العتيبي، نضال الحواري، "إدارة المشروعات الإنمائية"، دار المازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص:120.

² حسن إبراهيم بلوط، "إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية"، دار النهضة العربية، ص:15-16.

³ مزار العتيبي، نضال الحواري، مرجع سابق، ص:117.

الفهرس الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية:

تختلف المشاريع الاستثمارية باختلاف أهدافها، و يمكن تقسيمها وفقا للمعايير والتصنيفات التالية:

1. حسب القطاعات التي تنفذ المشاريع:¹

يمكن تقسيم المشاريع بحسب القطاعات التي تطلق و تنفذ المشاريع إلى مشاريع تنتمي إلى القطاع العام، و مشاريع تنتمي إلى القطاع الخاص.

❖ مشاريع القطاع العام:

حيث لا بد على الدولة أن تتولى إدارة المشروع بنفسها مباشرة، أو من قبل أي منشآت العامة، أو أن تضمن إدارته من قبل أي جهة أخرى بناء على شروط.

❖ مشاريع القطاع الخاص:

يتميز بأسلوب جماعي ذي طابع ديناميكي، تسير بشكل أسرع، و أقوى فعالية من مشاريع القطاع العام، و التركيز فيه على نوعية الخدمة التي تؤديها يتوجه بصورة أساسية على نتائجه.

2. حسب نوعية النشاط الذي تقوم به:²

يمكن تصنيف المشاريع الاستثمارية وفقا لنوعية النشاط إلى:

أ - المشاريع الإنتاجية:

وتشمل كل من مشروعات التعدين وزراعة ومشروعات التصنيع التي تستخدم الخامات أو سلع النصف المصنوعة في عملية الإنتاج أو بتجمع الأجزاء المكونة للسلعة في خط إنتاج معين .

ب - المشروعات التجارية:

وهي المشروعات التي تقوم بممارسة الأنشطة المرتبطة بنقل وتوزيع السلع والمنتجات من أماكن التصنيع إلى أماكن الاستهلاك، و تشمل كل من الشحن النقل ، التفريغ ، والتعبئة، والتخزين والتوزيع.

ج - المشروعات الخدمائية:

و تشمل هذه المجموعة المشروعات التي لا تقوم بإنتاج أو توزيع السلع، وإنما تعمل على تقديم خدمات غير ملموسة مثل: قطاع الاتصالات والفنادق والمستشفيات، والمؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين.

المطلب الثالث: أسباب و مراحل نشأة المشاريع الاستثمارية و مصادر تمويلها.

الفهرس الأول: أسباب اختيار المشروع الاستثماري.

تعدد الدوافع وراء إقامة أي مشروع، و هذا وفقا إلى معايير سياسية، أو اقتصادية، أو تنمية، أو متعلقة بالبيئة الحيطه

بالمشروع.

¹حسن ابراهيم بلوط، مرجع سابق، ص"28".

²صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، "مقدمة في الأعمال والمال"، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2001، ص"5".

أ- الأسباب المتعلقة بالبيئة:

قد يكون المشروع نابع من البيئة ذاتها أي ما تحتاج إليه بيئة معينة و يختلف عن بيئة أخرى، فلا يعد معقولا إقامة مشروع ترفيهي في بلد يعاني الفقر، و بالتالي فان احتياجات البيئة تحدد طبيعة المشروع.

ب- الأسباب السياسية:

تسعى الدولة إلى تنفيذ العديد من المشاريع دون تأني، وعدم القيام بالدراسات اللازمة، مما يؤدي إلى تعرضها في الكثير من الأحيان إلى إهدار الأموال، و قد يكون مرتبطا بقرارات سياسية محضة.

ج- الأسباب الاقتصادية:

تسعى الدولة إلى إحداث توازن اقتصادي، و ذاك ضمانا للتنسيق بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يرتبط بها المشروع.

د- الأسباب التقنية:

هي تلك الأسباب المتعلقة بالتكنولوجيا، حيث يكون الدافع الأول وراء القيام بالمشروع هو استغلال التكنولوجيا بهدف تطوير المنتج النهائي، و توفير الوقت و الجهد المبذول.

الفصل الثاني: مراحل نشأة المشاريع الاستثمارية¹:

تعد دورة حياة المشروع إحدى الميزات التي تساعد على التعريف بالمشروع، و تمر هذه الدورة بأربع مراحل و هي على التوالي:

1. مرحلة الإدراك:

هي المرحلة الأولية في إطلاق فكرة المشروع و الاستعداد له، حيث يبدأ المشروع كفكرة، ثم يلي ذلك مرحلة تحديد المشروع التي تركز على ما تتضمنه تلك الفكرة، فيما يتعلق بعناصر المشروع و مكانته في الخطة القومية الشاملة، و فرص الاستثمار البديلة، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الخاصة بالمشروع.

2. مرحلة التخطيط:

تركز على وضع الخطط الكفيلة بتحقيق الأهداف من خلال وضع موازنة للمشروع الاستثماري، و تحديد جدول مهام و نشاطات، و أعمال المشروع، كما تتضمن هذه المرحلة دراسة الجدوى الفنية و التسويقية، و الجدوى التمويلية و المالية، أو التجارية، و الجدوى الاقتصادية، و الاجتماعية، و الإدارية للمشروع، و تنتهي هذه المرحلة بإعداد تقرير للمشروع.

3. مرحلة التنفيذ:

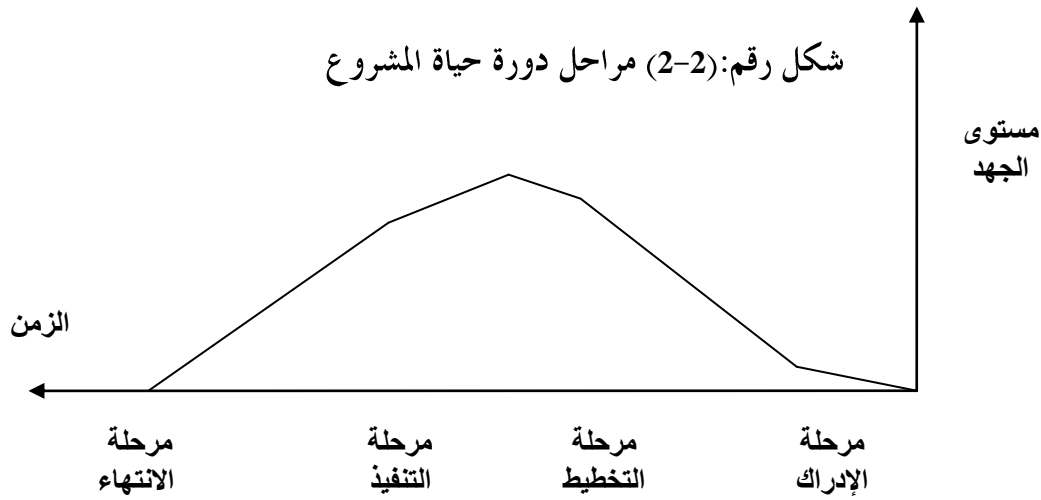
هي مرحلة تنفيذ الخطط عمليا على أرض الواقع، إذ تكتمل في هذه المرحلة جميع ملامح المشروع، و يصبح المشروع حقيقة بإنتاجه و أدائه، و تتضمن هذه المرحلة تحديد مراحل التنفيذ و توقيتها، و الإشراف، و الرقابة، و تسجيل ما يتم تنفيذه.

4. مرحلة الانتهاء :

¹ حسن إبراهيم بلوط، مرجع سابق، ص"30-31".

وهي المرحلة الأخيرة و جاهزية المشروع الاستثماري، بعد أن اكتملت نشاطاته، وأعماله المطلوبة ، و بعد أن بلغت محطاتها النهائية، فالمشروع بحسب هذه المرحلة يصبح جاهزا للتسليم. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة: تسليم المشروع إلى الجهة الراغبة و الاستفادة منه، و إعادة توزيع موارد المؤسسة، وخاصة الموارد البشرية على باقي نشاطات و أعمال المؤسسة، و تشمل أيضا هذه المرحلة التقييم المالي أو التجاري، و التقييم الاقتصادي و الاجتماعي للمشروع بعد تنفيذه.

و يمكن رسم منحنى دورة حياة المشروع استنادا إلى مقياسي عامل الزمن (الخط الأفقي)، و عامل الجهد أو كلفة الاستخدام (الخط العمودي)¹:



الفصل الثالث: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.

يتم تمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: قروض متوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل، ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمارات.

❖ القروض متوسطة الأجل²:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا تتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل والتجهيزات الإنتاج بصفة عامة، ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك

¹ سعد زكي زصار، مرجع سابق، ص "17-15".

² الطاهر لطرش "تقنيات البنوك" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة 2005، ص 47

عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

❖ القروض طويلة الأجل¹:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها وكذلك نظرا المدة الاستثمارات وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على الفوائد. والقروض طويلة الأجل، الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب السبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على العقارات (أراضي مباني، بمختلف استعمالاتها المهنية...).

المبحث الثالث: دراسة و تقييم المشاريع الاستثمارية.

يعتمد المستثمر الذي يتبنى المشروع الاستثماري على البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات أو الإنفاق الرأسمالي، و هذه المؤسسات التمويلية تعتمد أيضا على نتائج الدراسات المالية و الاقتصادية و الفنية و التقييم التي تظهر عاتدا مجزيا تضمن من خلاله استثمار المشروع لاسترداد التكلفة، والعائد المتوقع منه وفق ما كان مخططا له.

المطلب الأول: الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشروع الاستثماري:

الفصل الأول: الدراسة الفنية للمشروع الاستثماري².

للتحليل الفني أهمية كبرى أثناء اتخاذ القرار النهائي بالقيام أو عدم القيام بالمشروع، و لا شك أنه يعتبر جزءا أساسيا من خطة الأعمال، فهو يوفر الفرص لفحص الآثار المتوقعة للبدائل الفنية المختلفة على مستوى العمالة ومتطلبات البنية الأساسية و الصناعات الأخرى و ميزان المدفوعات. وتشمل الدراسة الفنية على العديد من الموضوعات التي تمكن القائم بالدراسة من إعداد تصوير نهائي لنتائج الدراسة الفنية و أهمها:

1. تقدير حجم المشروع، أو طاقة المشروع الإنتاجية:

يتم تحديد حجم الإنتاج الممكن على ضوء البيانات المتجمعة عن الفجوة التسويقية، و يتم تحديد الطاقة الإنتاجية للمشروع على أساس سنوي، بتحديد عدد وحدات الإنتاج سنويا وكذا على أساس مراعاة الأحجام الاقتصادية المتعارف عليها لمثل نفس النوع من المشروع، و وضع أحجام متفاوتة للطاقة الإنتاجية لتوفير المرونة الكافية للمشروع ولدراسة أثر زيادة أو خفض الإنتاج على إجمالي التكاليف وبالتالي تكلفة الوحدة.

2. اختيار موقع المشروع:

يتم اختيار موقع المشروع على مرحلتين:

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 75
² عقيل جاسم عبد الله، "مدخل في تقييم المشروعات"، دار ومكتبة العائد للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1999، ص: "50".

أ - المرحلة الأولى: اختيار الموقع العام للمشروع:

و يتم فيها تحديد المنطقة العامة التي يزمع إنشاء المشروع فيها، و قد تكون هذه المنطقة قطاعا جغرافيا أو محافظة، أو مدينة... الخ.

إضافة إلى عامل قرب السوق من المشروع، وتوافر القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة بالنسبة لموقع المشروع، والكثافة السكانية، إضافة إلى الحوافز الاقتصادية و التشريعات القانونية، وتوافر المواد الأولية في منطقة المشروع.

ب - المرحلة الثانية: اختيار الموقع المحدد للمشروع:

يتم في هذه الرحلة تحديد المشروع داخل المنطقة الجغرافية المختارة، و يتوقف هذا الاختيار على أماكن الإقامة للعمال والموظفين ومدى توافر خدمات الحياة اليومية، كالمواصلات.

3. تقدير تكاليف الأراضي و المباني:

في حالة شراء مبنى أو أرض يجب معرفة ثمنه و كذلك تكاليف أية تحسينات أو تعديلات ستجرى عليه وأية مصاريف أخرى متعلقة بالأرض و المباني المستأجرة.

4. تحديد نوع الإنتاج و العمليات الإنتاجية:

و يقصد بذلك الأنشطة الإنتاجية التي تستخدم لتحويل المدخلات إلى مخرجات ، فانه يجب تحديد هذه الطرق وإجراء المفاضلة بينها و اختيار الأنسب منها.

5. اختيار الآلات و معدات الإنتاج:

عند اختيار نوعية معينة من المعدات الإنتاجية يجب دراسة مدى ملاءمتها و ظروفها المختلفة وعند الاختيار و المفاضلة بين البدائل المختلفة يجب أن يكون على أسس ومعايير منها:

- ✘ الطاقة الإنتاجية المقدرة للمشروع .
- ✘ مدى التطور التكنولوجي في هذا النوع من المشروعات، و الآلات، و المعدات.
- ✘ تكاليف التشغيل و الصيانة للآلات، و عدد العمال اللازمين للتشغيل.
- ✘ أعباء الاستهلاك و تكاليف التركيب و الإنشاء.
- ✘ العمر الإنتاجي المتوقع للآلات و المعدات ، وقيمة الآلة التحريبية في نهاية عمرها الإنتاجي.

6. التخطيط الداخلي للمشروع:

إن من أهم القرارات التي تتخذها إدارة المشروع و التي لها أثر حاسم على الكفاءة الإنتاجية للمشروع، سواء في الأمد القصير أو الطويل، هو اختيار موقع المشروع، و تجهيزه بالمعدات و الآلات، و وضع كل منها في المكان الملائم، ولا شك أن تصميم المشروع أو التخطيط له يتأثر بنوع الصناعة و سياسات الإنتاج و ظروف التشغيل.

7. تقديم احتياجات المشروع من المواد و الخدمات:

حيث لا بد من تقدير الكميات المطلوبة من المواد و الخامات اللازمة للإنتاج و تكلفتها، ويتم ذلك من خلال تحديد المواد المباشرة الداخلة في الإنتاج من المواد و الخامات، و تحديد مواصفات هذه المواد و تقدير الكمية المطلوبة من المواد و تقدير أسعارها.

8. تقدير احتياجات المشروع من الأفراد:

بمعنى عدد الأفراد و نوعيتهم في فترة التأسيس أو الإنشاء الأولى، وفي فترة التشغيل الفعلي للمشروع، فجمع المعلومات و تحليل البيانات يسهل عملية القائمين بالدراسة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية.

الف الدراسة الاقتصادية للمشروع:

تعتمد الدراسة الاقتصادية على دراسة السوق و المنتج:

1. دراسة السوق:

إن مفهوم السوق مرتبط دائما مع مفهوم التبادل و المنفعة المتبادلة، و هدف المستثمر هنا هو الأخذ بعين الاعتبار تحديد العلاقة بين الكمية و السعر والذي هو بالأساس ليس مقدرًا ماهية حجم الإنتاج القادر على تصوره و تدفقه إلى السوق مستخدما بذلك أعلى درجات الإدارة و الفعالية لتحقيق أعلى الأرباح¹

كما تهدف دراسة السوق إلى تحديد مدى إمكانية تسويق المنتج (سلعة أو خدمة) المزمع إنتاجه أو تقديمه إلى السوق بواسطة المشروع الذي تدرس جدواه، و كذلك توصيف المنتج و توصيف أسواق هذه المنتجات، و تهدف دراسة السوق أيضا إلى تقدير الطلب على هذا المنتج و بالإضافة إلى تقدير حجم العرض، و تظهر أهمية هذه المرحلة من الدراسة إلى ما يترتب على نتائجها من اتخاذ القرار بالبدء في المرحلة التالية من الدراسات أم التوقف عند هذا الحد².

2. المنتج:

إن التحليل المقام على المنتج يهدف إلى معرفة خصائصه فيما كان منتج عادي أو ذو أولية استهلاك من طرف المستهلكين كما أنه يمكن أن يكون منتج استبدال، و على المؤسسات المالية أن تقوم بتحديد الحالات الإستراتيجية التي تكون فيها المؤسسات في إطار المنافسة في السوق و في الغالب حالتين:

أ الحالة الاحتكارية:

حيث المنافسة قليلة في السوق، و يبقى الخطر في حالة دخول منافسين جدد منتوجا تكنولوجيا بديلا بأقل تكلفة.

ب - الحالة غير الاحتكارية:

وهي الحالة التي تتمتع فيها المنتجات بحالة احتكار فعلي لوجود منتوجات بديلة، فعلى المؤسسات خلق شبكات توزيع قوية تعمل على إقلاع حصص السوق.

المطلب الثاني: الدراسة المالية للمشروع الاستثماري.

تعتبر الدراسة المالية مهمة جدا للمشروع الاستثماري، فهي تساعد على الخيار الأفضل للمشروع من حيث التمويل، كما أنها تساعد على اتخاذ القرارات المالية المختلفة و تقيية أداء المشروع كما يعتبر أداة لتشخيص الحالة المالية للمشروع.

و تكون الدراسة المالية وفق الأساليب التالية:

الف الدراسة الأولى: التحليل بواسطة استعمال مؤشرات التوازن المالي:

¹ عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، "دراسة الجدوى و تقييم المشروعات"، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص: 25.
² عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص: 85.

عندما يواجه البنك لتمويل مشروع، يجد نفسه مجبراً على القيام بدراسة بعض الأوجه المالية و يمكن تصنيفها إلى

ثلاث مؤشرات:

1. رأس المال العامل: "رم ع":

يعتبر رأس المال العامل من أهم المؤشرات، و يقصد به مجموعة الأموال المتداولة التي تدخل في الدورة المالية، أي ما يمكن تحويله إلى نقود، دون المساس بهيكل المؤسسة¹.

أما صافي رأس المال العامل: هو الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، و هو الذي يحقق لدائني المشروع

نسبة أو هامش الأمان، و يحسب:

أ) من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائنة - الأصول الثابتة.

ب) من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل.

2. احتياجات رأس المال العامل BER:

يمكن تعريفه بأنه رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة أثناء دورة الاستغلال. ويتم

حسابه كما يلي:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

- احتياجات الدورة: هي الأموال المتداولة ما عدا القيم الجاهزة.
- موارد الدورة: هي ديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية.
- السلفات المصرفية: وهي ما يعرف بخصوم الميزانية الدورية.

3. الخزينة:

هي مجموعة الأموال التي بحوزتها خلال دورة الاستغلال، و هي تمثل صافي القيم الجاهزة التي يمكن أن تتصرف فيها

المؤسسة، و تحسب وفق العلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية.

و تكون على ثلاث حالات:

ب - الخزينة أكبر من 1:

معناه أن الخزينة موجبة، و هذا يدل على أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل. ففي هذه

الحالة يطرح على المؤسسة مشك ل الربحية، (فائض معطل)، و عليها إما تعظيم قيم الاستغلال، أو شراء مواد أولية و بضائع، أو شراء استثمارات، و تمديد آجال الزبائن عن طريق تسهيل فترة التسديد، أو معالجة التزاماتها.

ج - الخزينة أصغر من 1:

هذا يدل على أن احتياجات رأس المال أكبر من رأس المال العامل، ادن هناك مشكل في السيولة و المؤسسة غير

قادرة على تلبية احتياجاتها، فيجب عليها القيام بما يلي:

¹ حمة إدريس، عزوز كمال، مرجع سابق، ص: 34.

× تحصيل ديونها.

× طلب قرض من البنك.

× التنازل عن بعض الاستثمارات.

× التنازل عن الاستثمارات التي لا تؤثر على سياستها الإنتاجية.

د - الخزينة = 0 :

حالة مثالية عابرة و غير دائمة. و من الصعب الحصول عليها في المدى القصير.

الف - ر ع الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية:

تعد هذه النسب من أسهل الوسائل المستعملة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية و حسابات النتائج، و يمكن تصنيفها كما يلي:

1. النسب الهيكلية:

هي نسب تعطي الهيكل المالي للمؤسسة تتوزع أساسا إلى نسب تتعلق بمدىونية واستقلالية المؤسسة و الاستعمال الجيد لأموالها:

أ. نسبة التمويل الدائم: تعطي على الشكل التالي:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الدائمة.

و هي تبين مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

• إذا كانت النسبة = 0 معناه أن رأس المال العامل الدائم معدوم أو غير موجود، لذلك حتى تعمل المؤسسة بارتياح، و

تكون في أمان يجب أن تكون النسبة أكبر من 1. و غالبا ما تكون محصورة بين: 1.2 و 1.3

ب - نسبة التمويل الذاتي أو الخاص: تعطي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة.

ج - نسبة الاستقلالية المالية: تعطي هذه النسبة بالشكل التالي:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

فان هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية في المؤسسة، بحيث لا تزيد المديونية الخارجية عن الأموال الخاصة، و

تكون هذه النسبة محصورة ما بين 1 و 2 .

د - نسبة السداد: تعطي بالشكل التالي:

كلما كانت هذه النسبة منخفضة، كلمت كان الضمان أكثر لديون الغير. و يستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي

0.5 و لا تتعدى 1

ه - نسبة هيكلية الديون: تعطي بالعلاقة التالية:

نسبة هيكلية الديون = مجموع الديون (المتوسطة و الطويلة الأجل) / الديون قصيرة الأجل

هذه النسبة تبين مدى اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل و المتوسطة، فكلما كانت هذه النسبة أكبر من 1، زاد اعتمادها على هذه الديون أكثر من الديون قصيرة الأجل.

2. نسبة السيولة:

تعبر هذه النسب عن إمكانية المؤسسة في تحويل عناصر أصولها خاصة الأصول المتداولة الى سيولة جاهزة لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل.

أ - نسبة سيولة الأصول: تعبر بواسطة العلاقة:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{مجموع الأصول}$$

هذه النسبة تبين أهمية الأصول المتداولة بالنسبة لمجموع الأموال. فإذا كانت أكبر من 0.5، هذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباحاً، لأن حركة أموالها المتداولة سريعة.

ب - نسبة السيولة العامة: تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الخاصة} = \text{مجموع الأصول المتداولة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

نجد هذه النسبة تبين نسبة تغطية الديون من طرف الأصول المتداولة.

ج - نسبة السيولة المختصرة (العامة): تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

تعتبر أكثر دقة و هي تعبر عن المقدرة على الوفاء في تاريخ الاستحقاق، و يمكن لهذه النسبة أن تبين قابلية التسديد في المدى القصير.

د - نسبة السيولة الحالية: " نسبة الخزينة الحالية ": تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الخزينة الحالية} = \text{القيم الجاهزة} / \text{ديون قصيرة الأجل}$$

تظهر هذه النسبة إمكانية التسديد الفورية للديون قصيرة الأجل

المطلب الثالث: تقييم المشاريع الاستثمارية.

تعتبر عملية تقييم المشروعات من عملية التخطيط، فهي نوع من الدراسة و التمحيص، و المتمثل في تحليل تقني و اقتصادي للمشروع. موضوع التمويل، و تقوم عملية التمويل على أسس و مبادئ و هي:

✘ لا بد أن تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية، و بين أهداف المشروعات المقترحة.

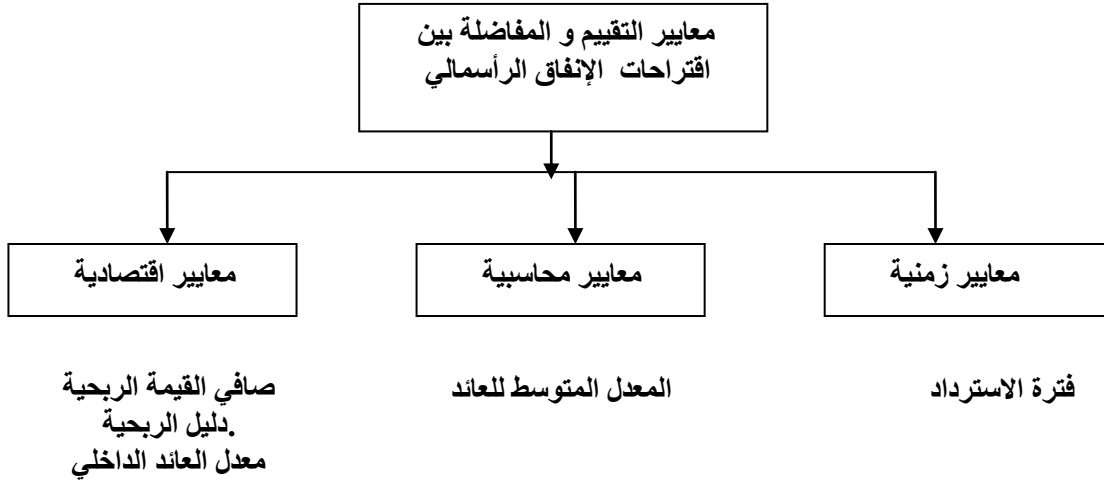
✘ لا بد أن تتضمن عملية تقييم المشاريع تحقيق مستوى معرض من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية.

✘ من أجل ضمان نجاح عملية تقييم المشاريع في تحقيق أهدافها. لا بد من توفر مجموعة من البيانات و المعلومات الدقيقة خاصة فيها يتعلق بالإيرادات و النفقات المتوقعة للمشروع و المحيط الاقتصادي العام.

× لا بد من أن تتضمن عملية تقييم المشاريع مستوى من التوافق و الانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة و المترابطة، و إزالة التعارض بين أهدافها المختلفة¹.

الفصل الأول: التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية.

هناك عدة معايير تستخدم في تقييم و ترتيب اقتراحات الإنفاق الرأسمالي المتاحة، و هي تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة و الصعوبة بين المعايير التي تعتمد على التقدير الشخصي و هذه المعايير يمكن تبويبها داخل ثلاث أقسام رئيسية يوضحها الشكل التالي:



شكل رقم (2-3): نظرة عامة على معايير تقييم اقتراحات الإنفاق الرأسمالية و المفاضلة بينهما

أولاً: المعيار الزمني "فترة الاسترداد":

تشير إلى طول المدة الزمنية اللازمة لتساوي التدفق النقدي الصافي الداخل من إنفاق رأسمالي معين مع النقدي الخارج لهذا الاقتراح و تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الاستثمار المبدئي}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

حيث:

$$\text{الاسترداد المبدئي} = \text{التكلفة الأصلية للأصل الثابت} + \text{الزيادة في رأس المال العامل}^2$$

ثانياً: المعيار المحاسبي "المعدل المتوسط للعائد" يحسب بالنسبة التالية:

$$\text{المعدل المتوسط للعائد} = \frac{\text{متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خطة الاستهلاك و الضرائب}}{\text{متوسط قيمة الاستثمار}}$$

و واضح من هذه النسبة أن هذا المعيار لا يقوم على التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة، بل يقوم على أساس

المحاسبي، و خاصة فيما يتعلق بتحديد الأرباح المتوقعة من الإنفاق الرأسمالي المقترح، و هو معيار شائع للاستعمال.

¹ حمة إدريس، عزوز كمال، مرجع سابق، ص:22.

² د. سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2006، ص:83.

ثالثاً : المعايير الاقتصادية :

تأخذ المعايير الاقتصادية القيمة الزمنية للنقود على عكس المعايير الأخرى ، وستناول كما يلي:

1. معيار صافي القيمة الحالية:¹

تعتبر طريقة القيمة الحالية الصافية من أكثر الطرق موضوعية ودقة في تقييم مردود الاستثمارات.

فالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية فتمثل في معدل الفائدة. و تحسب كما يلي:

$$VAN = s_1 / (1+i) + s_2 / (1+i)^2 + \dots + s_n / (1+i)^n$$

في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية الصافية، أما في حالة تساوي خلال طول عمر المشروع، تحسب كما يلي:

$$VAN = S/I [1 - 1 / (1+i)^n] - I_0$$

حيث:

VAN : صافي القيمة الحالية.

I : سعر الفائدة.

Sn : التدفقات النقدية السنوية الصافية.

✘ إذا كانت القيمة الحالية الصافية موجبة فان الاستثمار مقبول.

✘ إذا كانت القيمة الحالية الصافية سالبة فان القرار الاستثماري لا يقبل.

2. دليل الربحية أو مؤشر المردودية: يحسب وفق العلاقة التالية:

مؤشر الربحية = متوسط الأرباح خلال عمر المشروع / الاستثمار الأولي

و تستعمل هذه الطريقة في تقييم الاستثمار بواسطة مقارنة هذا المؤشر بمعدل المردودية الأدنى، يستعمل كمرجع

للقياس.

3. معدل الفائدة الداخلي: **Taux de Rendement Interne (TRI)**² :

و يمكن تعريف معدل الفائدة الداخلي بمعدل الاستحداث الذي يساوي ما بين مجموع القيم الحالية للتدفقات

الحققة خلال سنوات عمر المشروع والتكلفة الأولية للإستثمار.

الفصل الثاني: التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الاستثمارية:

إن طرق الاستثمار الموجهة لتقييم عائدية المشاريع على مستوى الاقتصادي الكلي تبدأ أفكارها من اتجاهين

أساسيين: الأول ينطلق من مبدأ أن تحليل العائدية على مستوى الجزئي لا يكون ملائماً عندما يتعلق الأمر بقياس العائد و

التكاليف للمجتمع ، و يحاول تحديد و استخدام نظام جديد للأسعار أكثر ملائمة. و الآخر يستخدم كماً الأسعار في

السوق بهدف قياس القيمة المضافة للاقتصاد لكل استثمار إضافي. و يهدف التقييم الاقتصادي الكلي للمشاريع الاستثمارية

إلى:

✘ النمو الذي يعكس زيادة الدخل أو الناتج القومي الإجمالي للبلد للمعني. و بالنتيجة مساهمة المشروع ستكون

بأشكال نقدية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص:161.

² الطاهر لطرش، نفس المرجع، ص:157.

✘ تعديل توزيع الدخل الذي يتطلب تقييما ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضا من الناحية الفكرية و السياسية وفي هذه الحالة فان التحليل سيكون معبر عنه بصورة عائديه اجتماعية.

✘ نسبة المر دودتي : تعبر هذه النسبة عن فعالية الموارد المتاحة المستثمرة داخل المؤسسة أو الناتج تتحصل عليه المؤسسة من جراء استخدام موجوداتها¹.

خلاصة الفصل.

تعرضنا في هذا الفصل إلى مفاهيم متعددة للاستثمار، والتي تنصب حول مفهوم واحد، هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيتهم، وكذا له دور بارز في التنمية الاقتصادية.

كما تعرضنا إلى مجموعة من معاني المشاريع الاستثمارية حيث أنها مجموعة الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية التي تحدد ما يجب على كل منها عمله للوصول إلى هدف محدد، ونظرا لأهمية التمويل بالنسبة للمشروع، فان قرار تمويل مشروع وتنفيذه يتطلب من المؤسسة الممولة للبنك، القيام بدراسة كل جوانب المشروع وذلك للتقليل من المخاطرة، وضمان الحصول على عائد من المشروع واستمراره.

نتائج الدراسة الفنية والاقتصادية والمالية هي طريق للحكم على مدى توافر عوامل النجاح للمشروع، وعلى أساسها يتخذ القرار بتنفيذ المشروع من عدمه.

كما وصلنا إلى مرحلة هامة للمشاريع الاستثمارية، وهي عملية تقييم المشاريع التي تعني بقرارات المختصين بشأن الإنفاق الرأسمالي بترسيخ فكرة الاستثمار وقبولها وتحديد الزمن المناسب للاستثمار.

الفصل الثالث : دراسة حالة

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث

المبحث الأول: تعريف بالبنك

المطلب الأول: نشأة البنك الجزائري

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك

المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري

المطلب الرابع: أهداف البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: المراحل المتبعة لمنح قرض استثماري

المطلب الأول: ملف طلب القرض والضمانات

المطلب الثاني: دراسة ملف طلب القرض

المطلب الثالث: متابعة ومراقبة المشروع

المطلب الرابع: طريقة استرجاع القرض وعدم السداد

خاتمة الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

بعد الدراسة النظرية، و الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بمجال التمويل البنكي كان لابد من إجراء دراسة تطبيقية من اجل ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي ، و الهدف من هذه الدراسة هو إيضاح الدور الذي يلعبه البنك في منح القروض و السياسة التي ينتهجها في تسير هذه العملية.

عموما سيستعرض هذا الفصل نتائج الدراسة المنجزة. في الفصل أولا سيتم تقديم البنك الوطني الجزائري، بعد ذلك الفصل الثاني يضم نتائج الدراسة من مراحل تقديم القرض و متابعتها إلى استرجاع و كيفية التصرف في حالات عدم السداد.

الفصل الثالث: دراسة حالة:

المبحث الأول:

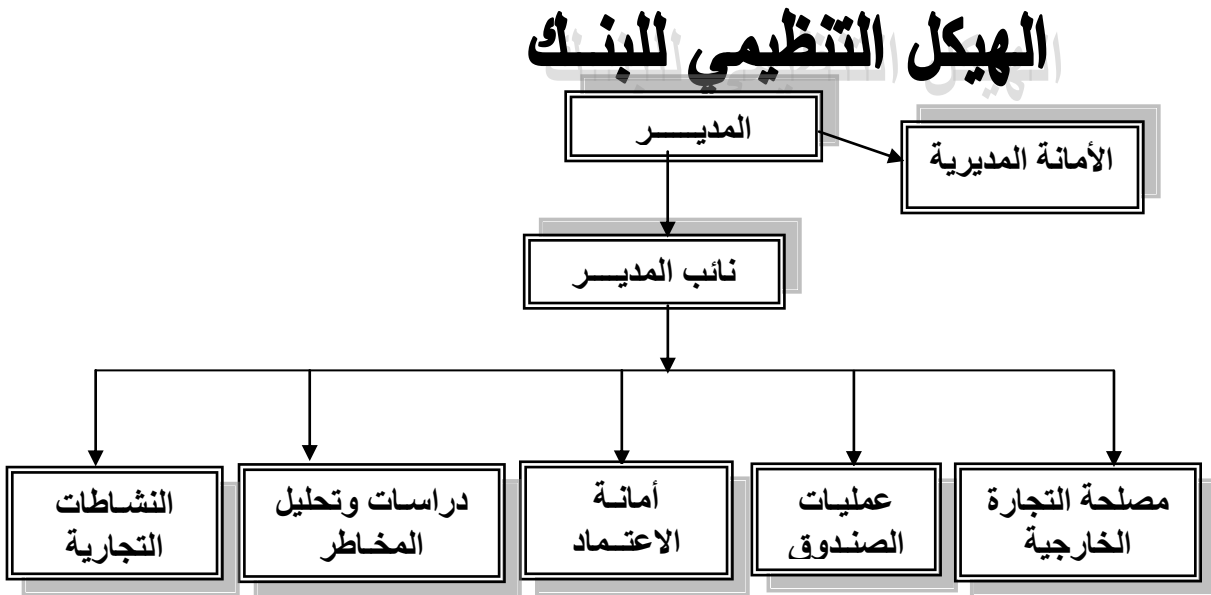
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري BNA:

تأسس البنك الوطني الجزائري (BNA) في 13 جوان 1966 بموجب قوانين مصادق عليها ، يختص BNA في خلق الودائع المصرفية، وهي مسؤولة عن ضمان الفئات المهنية للخدمات المالية والعمليات التجارية، من القطاع الاشتراكي والقطاع العام والمشاركة في الرقابة على الإدارة.

البنك الوطني الجزائري كان يمارس جميع الأنشطة من ودائع البنوك، بالإضافة إلى ذلك كان ليدها احتكار لتمويل الزراعة إلى غاية 1982، التاريخ الذي قررت الحكومة إنشاء مؤسسة مصرفية متخصصة، هدفها الرئيسي إدارة التمويل وتشجيع العالم الريفي، وهكذا تأسس بنك الفلاحة والتنمية من إعادة هيكلة BNA.

وقد يساهم BNA بتمويل جزء كبير من المجال الصناعي والتجاري وقد منح قروض قصيرة الأجل للقطاعات الحكومية والخاصة، وقد شارك أيضا في تمويل القروض المتوسطة الأجل المتعلقة بتحقيق الاستثمارات الإنتاجية المخططة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي:



المطلب الثالث: وظائف البنك الوطني الجزائري:

كما ذكرنا سابقا، **BNA** تقوم بأداة جميع الأنشطة المتعلقة بودائع البنوك حيث يوفر الخدمات المالية بما في ذلك الفئات المهنية والشركات ويقوم بمعالجة جميع المعاملات المصرفية والائتمانية في إطار التشريع و التنظيم المصارف ويمكن أن تشمل:

1. تلقي الودائع من الأموال العامة في حساب يتم سداده في فترة أو تاريخ استحقاق ثابت تصدر فواتير وسندات.
2. تقديم وتلقي أي مدفوعات نقدية بشيك، ونقل الخصم، الاعتماد وباقي الأنشطة المصرفية الأخرى.
3. الموافقة على القروض الائتمانية مع أو دون ضمان.
4. تشغيل عن طريق ربط أو عدم ضمان الائتمان في أي معاملة بالنيابة عن المؤسسات المالية الأخرى، أو نيابة عن الدولة لتخصيص كل الدعم من الأموال العامة ومراقبة استخدامهما.
5. دفع بدلا من المدين جميع الديون حسب حقه ومكانته.
6. تمويل التجارة الخارجية بكل الوسائل.
7. الحصول على الأوراق المالية والودائع.
8. الحصول أو تقديم الدفعات والمبالغ المستوردة من جميع الكمبيالات و السندات الإذنية، الشيكات أو وأمر وكوبونات أرباح الأسهم الأوراق المالية القابلة للسداد، والفواتير والمستندات التجارية.
9. يعتبر وسيط للشراء وبيع سندات حكومية والأسهم وعموما جميع الأوراق المالية والمعادن الثمينة.
10. القيام أو المشاركة في العرض والتأمين و ضمان التفاوض على الأوراق المالية وتوفير الخدمات المالية.
11. علاج جميع معاملات الصرف الأجنبي والمعاملات النقدية الآجلة و ضمانات قروض العملات الأجنبية المؤجلة.

المطلب الرابع أهداف البنك الوطني الجزائري:

- ✘ يقوم بخلق الوظائف البنكية حيث أن تنمية الشركات تلعب دورا كبيرا في تطوير اقتصاد البلد، وفي ظل مواكبة هذا التطور يسعى البنك الوطني الجزائري إلى:
- ✘ التكيف مع القواعد التجارية في تعاملها مع عملائها التجاريين الذين يعرفون بالفعل التغيرات العميقة في هيكلها وتنظيمها.
- ✘ تحسين الربحية من خلال زيادة الخدمات الإيمانية، حيث يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال هذا الهدف.
- ✘ المحافظة على التوازن.
- ✘ احترام قواعد الإدارة لإنشاء ائتمان صرف العملات والشرط الملائمة لتنمية الاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني: المراحل المتبعة لمنح قرض استثماري

المطلب الأول: ملف طلب القرض و الضمانات

في إطار توسيع الأعمال قرر عملاء مؤسسة **patifom** التي تنشط في قطاع البناء و تحقق رقم أعمالها مع القطاع العام و في بعض الأحيان الخاص بتقديم الوثائق الضرورية لطلب قرض استثماري من اجل الحصول على آلة متطورة هذه الوسيلة سوف تسمح لهم برفع القدرة التنافسية لتطوير هذا المشروع

✓ لدينا مدة الانجاز تقدر بخمس سنوات

النسبة	القيمة (دج)	البيان
40%	664102.55	المساهمات الشخصية
60%	900000.00	القرض البنكي
100%	1564102.56	المجموع

✓ المصـدر: من إعداد الطالبتين

الوثائق المطلوب تقديمها:

- 1) طلب قرض استثماري.
- 2) دراسة تقنوا اقتصادية للمشروع.
- 3) نسخة من السجل التجاري للمؤسسة.
- 4) وثيقة عدم الخضوع للضرائب.
- 5) كشف ميزانية لمدة 5 سنوات و جدول حسابات النتائج.
- 6) فواتير أولية للتجهيزات المتوقع الحصول عليها.
- 7) الضمانات:
 - أ) ضمان على الآلة المكتسبة.
 - ب) الرهن العقاري.
 - ج) التامين متعدد المخاطر DPAMR.
 - د) مجموعة من السندات الأمر موقعة من طرف المقترض.

المطل ب الثاني ي: دراسة ملف طلب القرض

● التحليل قبل التمويل :

● كلفة المشروع : تتضمن فاتورة الأولية التي يقدمها المقرض للبنك وهي تحتوي على مختلف التكاليف التي سيغطيها القرض.

السنوات اليين	1	المجموع
تجهيزات الإنتاج	1564	1564
ضرائب الجمركية	-	0
مصاريف غير المتوقعة	-	0
احتياجات رأس المال العامل BFR	-	0
المجموع	1564	1564

BFR: يمثل الأموال اللازمة لبداية النشاط و التي تغطي جزء من النفقات الاستغلال خاصة، مصاريف

المتعلقة بالمواد الأولية و مصاريف المستخدمين.

جدول الموارد و الاستخدامات التقديري:

الدراسة التقنو اقتصادية:

جدول اهتلاك القرض:

السنوات اليين	المبلغ	المدة	1	2	3	4	5	المجموع
	0		0	0	0	0	0	0
المستخدمين	1564	5	313	313	313	313	313	1564
الضرائب الجمركية	0	-	0	0	0	0	0	0
مصاريف غير متوقعة	0	-	0	0	0	0	0	0
الاهتلاكات	-	-	313	313	313	313	313	1564

الجدول هو عبارة عن جدول لاهتلاك القرض يوضح أقساط و كيفية الاستثمار التي تكون خلال 5 سنوات مع انعدام

الضريبة الجمركية و المصاريف غير المتوقعة.

✓ لدينا: $VRI = \text{المبلغ المستثمر} - \text{احتياجات رأس المال} - \text{المبلغ المستهلك}$

جدول حسابات النتائج:

5	4	3	2	1	السنوات
3851	3667	3493	3326	3168	رقم الأعمال
213	202	193	184	175	جدول TRC
385	367	349	332	317	الخدمات
3253	3098	2951	2810	2676	القيمة المضافة
350	333	317	302	288	مصاريف المستخدمين
0	0	0	0	0	الضرائب
2903	2765	2634	2508	2388	قيمة الاستغلال الخاصة
283	269	256	244	233	مصاريف متنوعة
313	313	313	313	313	مخصصات الاهتلاكات
2307	2183	2065	1951	1842	نتيجة خاصة للاستغلال
%25	%25	%25	%25	%25	معادل IBS
0	0	0	0	0	مبلغ ضريبة IBS
2307	2183	2065	1951	1842	نتيجة الصافية
2620	2496	2378	2264	2155	تدفقات النقدية CAF

جدول الموارد و الاستخدامات التقديري:

5	4	3	2	1	0	السنة البيانات
-	-	-	-	-	-	الموارد
2620	2496	2378	2264	2155	-	CAF قدرة تمويل الذاتي
0	-	-	-	-	-	VRI القيمة المتبقية
0	-	-	-	-	-	R.BFR: عائد احتياج راس المال
2620	2496	2378	2264	255	0	مجموع الموارد
-	-	-	-	-	-	استخدامات
-	-	-	-	-	1564	الاستثمار الأساسي
0	0	0	0	0	0	تغير في احتياج راس المال
0	0	0	0	0	1564	مجموع الاستخدامات
2620	2496	2378	2264	2155	-1564	تدفقات الخزينة
1486	1587	1693	1804	1924	-1564	تدفقات محققة
6931	5445	3858	2165	360	-1564	تدفقات تراكمية محققة

✓ من خلال الجدول نلاحظ أن التدفقات الصافية المحققة تصبح موجبة ابتداء من السنة الأولى و مردودية المشروع

الممثلة في VAN جد مرضية :

✓ فمن اجل معدل التحين 10% لدينا VAN=+6713

ولدينا: DRA (فترة الاسترجاع)=1 سنة

مؤشر الربحية: IP=4.29 دج أي أن كل 1 دج مستثمر سيولد لنا 4.29 دج

✓ نستنتج أن كل المعلومات المحصل عليها جد مرضية وعليه سوف نقوم بدراسة تقديرية بعد التمويل من اجل تحديد

اثر التمويل في مردودية المشروع.

المطلب الثالث: متابعة و مراقبة و مراقبة المشروع

• التحليل بعد التمويل :

• جدول اهتلاك القرض:

✓ بعد قبول البنك منح القرض فانه سيقوم بدراسة تقديرية للتمويل

لدينا: المبلغ=1270 دج, معدل الفائدة=5.25, المدة=4 سنوات, الإعفاءات= سنة واحدة

5	4	3	2	1	0	السنوات البيان
180	360	540	720	900	900	مبلغ القرض
180	180	180	180	180	-	قسط الاهتلاك
9	19	28	38	47	47	قسط الفائدة
189	199	208	218	227	47	التدفقات

جدول مخصصات الاهتلاك:

5	4	3	2	1	السنوات البيان
313	313	313	313	313	مخصصات سابقة
-	-	16	16	16	اهتلاكات وسيطية
313	313	329	329	329	مجموع مخصصات

✓ يوضح الجدول تخصصات الاهتلاكات للمؤسسة المقترضة خلال مدة القرض.

جدول حسابات النتائج:

5	4	3	2	1	السنوات البيان
2903	2765	2634	2508	2388	قيمة الخاصة للاستغلال
283	269	256	244	233	مصاريف متنوعة
313	313	329	329	329	مخصصات الاستهلاك
9	19	28	38	47	مصاريف مالية
2298	2164	2012	1898	1779	نتيجة الاستغلال الخاصة
25	25	25	25	25	معدل IBS
0	0	0	0	0	مبلغ الضريبة IBS
2298	2164	2021	1898	1779	النتيجة الصافية
2611	2477	2350	2226	2018	CAF

✓ نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة الصافية متوقعة بعد التمويل موجبة على طول مدة الاستثمار.

جدول المنقولات

4	3	2	1	0	السنوات البيان
-	-	-	-	1564	الاستثمار الأولي
0	0	0	0	0	التغير في احتياجات راس المال عامل
-	-	-	-	47	قسط الفائدة
0	0	0	0	1611	مجموع الاستثمارات
-	-	-	-	900	قروض
0	0	0	0	711	مساهمات

جدول الموارد و الاستخدامات:

5	4	3	2	1	0	السنوات البيان
-	-	-	-	-	-	الموارد
2611	2477	2350	2226	2108	-	قدرة التمويل الذاتي CAF
-	-	-	-	-	-	القيمة المتبقية VRI
-	-	-	-	-	-	R.BFR
-	-	-	-	-	900	المبلغ المقترض
0	0	0	0	0	711	مبلغ المدفوع عن المستثمر
2611	2477	2350	2226	2108	1611	مجموع الموارد
-	-	-	-	-	-	الاستخدامات
-	-	-	-	-	1564	الاستثمار الأساسي
0	0	0	0	0	0	التغير في احتياج راس المال BFR
-	-	-	-	-	47	قسط الفائدة
180	180	180	180	180	-	قسط الاستهلاكات
180	180	180	180	180	1611	مجموع الاستخدامات
2431	2297	2170	2046	1928	0	تدفقات الخزينة
10871	8441	6144	3974	1928	0	تدفقات الخزينة التراكمية

جدول يبين مردودية الأموال الموظفة:

5	4	3	2	1	0	السنوات البيان
0	0	0	0	0	711	حصة المقترض
2431	2297	2170	2046	1928	0	تدفقات الخزينة
0	0	0	0	0	0	الأرباح
2431	2297	2170	2046	1928	-711	Trésorier actionnaire
10160	7729	5432	3263	1217	-711	Trésorier Actcumulée

✓ بعد توظيف المبلغ المقترض في الاستثمار نلاحظ:

✗ مبلغ القرض لم يؤثر على مردودية المشروع فالمشروع حقق VAN=6764دج

- ✘ معدل مردودية الأموال الخاصة اكبر من معدل مردودية المشروع (TREP>TRI) وهذا يعني إن المشروع يحقق اثر الرافعة أي زيادة الأموال الخاصة تؤدي إلى انخفاض الديون.
- ✓ كل هذه المعلومات تسمح بتوقيع مجموعة من العمليات:
- ✘ زيادة سرعة سيورة هذا الفروع ذو مردودية مرتفعة.
- ✘ اللجوء إلى التسديد المسبق للديون.
- ✘ رفع رأسمال المؤسسة.

⬅ م_____رحلة قبول القرض:

❖ التقرير النهائي:

- من خلال الدراسات السابقة يمكن أن نقول بان هذا المشروع:
- ✘ اقتصاديا نافع و مهم.
- ✘ تقنيا يمكن تحقيقه.
- ✘ ماليا مربح و يحقق عوائد جيدة.

المطل_____ب الرابع: طريقة استرجاع القرض وحالات عدم السداد

طريقة_____ة
الاسترجاع_____اع

المبني المسترجع المسترجع المسترجع	المبني المسترجع المسترجع المسترجع	الفوائد المسترجع	الأقساط	المدة
/		11750.00	/	/
/	11750.00		/	/
/	23500.00	11750.00	/	/
/	35250.00	11750.00	/	/
/	47000.00	11750.00	/	/
/	103750.00	11750.00	45000.00	31/03/2010
/	160500.00	11750.00	45000.00	30/06/2010
/	217250.00	11750.00	45000.00	30/09/2010
/	274000.00	11750.00	45000.00	31/12/2010
/	328500.00	9500.00	45000.00	/
/	383000.00	9500.00	45000.00	/
/	437500.00	9500.00	45000.00	/
/	492000.00	9500.00	45000.00	/
/	544000.00	7000.00	45000.00	/
/	596000.00	7000.00	45000.00	/
/	648000.00	7000.00	45000.00	/
/	700000.00	7000.00	45000.00	/
/	749750.00	4750.00	45000.00	/
/	799500.00	4750.00	45000.00	/
/	849250.00	4750.00	45000.00	/
/	899000.00	4750.00	45000.00	/
/	946250.00	2250.00	45000.00	/
/	993500.00	2250.00	45000.00	/
/	1040750.00	2250.00	45000.00	/
/	1088000.00	2250.00	45000.00	/

⇐ حالات عدم السداد:

في بعض الأحيان لا يستطيع الزبون تسديد مستحقاته في الوقت المحدد لسبب أو لآخر، و لكي يتمكن المصرفي من

مواجهة هذه الوضعية يقوم بإتباع الخطوات التالية:

✓ المرحلة الأولى:

بمجرد ظهور أول حادث لعدم الدفع، يقوم البنك بتنبيه الزبون بواسطة رسالة موصى عليها على ضرورة تسوية وضعيته في أجل أقصاه 8 أيام، بحيث يبقى في هذه المرحلة لمدة ثلاث اشهر، أين يحاول المصرفي تحصيل مستحقاته بطريقة ودية.

✓ مرحلة الثانية:

بعد انقضاء ثلاث اشهر من تواجد الملف في مرحلة التحصيل الودي، ولم يتم الزبون بتسديد مستحقاته، يبدأ البنك باتخاذ الإجراءات التالية :

✘ الحجز بالوقف من خلال تجميد أموال الزبون.

✘ الحجز التحفظي.

✘ استعمال الضمانات سواء تعلق الأمر بالمحل التجاري، معدات و أدوات أو الرهن العقاري.

✓ وهذه العمليات كلها تنصب في مجال تحصيل و استرجاع القرض الممنوح للزبون المتخلف عن التسديد.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال ما ورد في هذا الفصل يتضح لنا بان البنوك لها دور أساسي لا يستهان به في بعث ديناميكية اقتصادية فعالة، حيث لها قابلية واسعة للاستثمار في شتى الاختصاصات ، كما تعمل على تحقيق الربح و ضمان الاستمرارية من خلال تنوع مجالاتها و توسيع نشاطها و من اجل ازدهار الاقتصاد الوطني لتخفيض قدر الإمكان من حجم الواردات، و تنوع الصادرات و تلبية الاحتياجات المستهلكين ، ومن خلال دراستنا التطبيقية للبنك الوطني الجزائري فرع مغنية تتبعنا المراحل المختلفة للحصول علة قرض استثماري و تمكنا من الإطلاع على الكثير من الظروف المحيطة بهذا المشروع بداية من دراسة الملف إلى غاية مرحلة الحصول عليه فاستخلصنا أن البنك الوطني الجزائري جد حذر عند منحه للقروض ، فهو يقوم بمجموعة من الدراسات المالية و التقنو اقتصادية التي على إثرها يتخذ القرار إما بالقبول أو رفض طلب القرض

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى الدولة في إنعاش الاقتصاد الوطني، فظهور البنوك كان حلا لمشاكل المتمثلة في نقص التمويل الذي يكون أحد ركائز التنمية الاقتصادية لأنه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين.

ويقوم البنك بعملية التمويل عن طريق جمع أكبر قدر من الودائع من اجل دعم مركزه المالي، ويعمل جاهدا على توظيف هذه الأموال في منح القروض للعملاء من أجل الحصول على ربح لضمان ودائع الجمهور وحصوله على أرباحه، والحاجة إلى التمويل تكون أغلبها من طرف أصحاب الأفكار الذين يردون ترجمتها إلى مشاريع استثمارية لتحقيق اكتفاء الذاتي لهم وللإقتصاد ، وخلق بذلك مناصب شغل إضافية إلى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات والمهارات والحصول على الربح.

✘ لذا فالبنك قبل اتخاذ قرارات التمويل المشاريع يعتمد إلى دراسات وتحليل للمعلومات المتكلفة بالمستثمر، وفق شروط ومعايير ليضمن بذلك المشروع واستمراره، الذي يسمح له باسترداد القروض الممنوحة من طرفه.

✘ ومن خلال دراسة النظرية والتربص الذي قمنا به في البنك الوطني الجزائري مغنية تمكنا من التواصل إلى جعله من النتائج لخصناها في النقاط التالية:

1. يشكل تمويل الاستثمارات احد النشاطات الأساسية للبنك الوطني الجزائري.
 2. تتبع وكالة البنك الوطني الجزائري لمغنية غالبية الإجراءات العلمية لتقديم القروض الاستثمارية.
 3. تراعي وكالة البنك الوطني الجزائري لمغنية مختلف المخاطر المرافقة للقروض الاستثمارية و تحاول أن تتحكم فيها.
 4. ترفع الدراسات الدقيقة التي يطلبها البنك من أجل تقديم القروض من احتمال نجاح المشاريع الاستثمارية المختلفة. انطلاقا من هذه النتائج يمكن إدراج توصيتين أساسيتين:
- ✘ تطوير القطاع البنكي وإنشاء نضام فعال يسهل مختلف العمليات البنكية.
- ✘ تطوير وتحسين خدمات البنك الوطني الجزائري تماشيا من متطلبات العولمة والاقتصاد العالمي.
- ✘ وفي أخير يجدر اقتراح بعض المواضيع البحثية التي من شأنها أن تعمق فهمنا للتمويل البنكي، يعلق الأمر بمساهمة التمويل البنكي في التنمية الاقتصادية، إصلاح المنظومة المصرفية ودورها في إنعاش الاقتصادي، ودور الاستثمار الأجنبي في توسيع نطاق السوق.

1. زياد سليم رمضان- محفوظ أحمد جودة " إدارة البنوك " ، دار المسيرة ، دار الصفاء ، الطبعة الثانية، عمان 1966.
2. محمد إسماعيل هاشم، مذكرات في النقود والبنوك ، دار النهضة، بيروت 1966.
3. فلاح الحسيني ، عبد الرحمان الدوري، " إدارة البنوك والمصارف " ، دار وائل للنشر عمان 2000.
4. رمضان زياد إدارة الأعمال المصرفية، دار النشر والتوزيع، عمان 1997.
5. بوشارب سامية، مجاري سليمة، الادخار في البنوك من مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، دفعة 2011.
6. فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك ، دار المسيرة، الطبعة الأولى عمان 2000.
7. رشيد صالح عبد الفتاح ، البنوك الشاملة تطوير الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية ، الطبعة 1، الإسكندرية 2000.
8. منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، البنوك الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005.
9. إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار الجامعة الإسكندرية.
10. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري " إدارة البنوك "، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن 2003.
11. ضرار العتيبي، نضال الحوري، "إدارة المشروعات الإنمائية" دار المازروي العلمية للنشر والتوزيع" ، الأردن 2007.
12. حسن ابراهيم بلوط " إدارة المشايخ ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية.
13. خليل سعد بوعلاقة توفيق، فولي خالد معايير وإجراءات منح قروض الاستغلال ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس (تخصص م.ن. بنوك) 2006.
14. ختمة ادريس، عزرز كمال، تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية " مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة دفعة 18-2006.
15. طارق عبد العال حامد " تقييم أداء البنوك التجارية " كلية التجارة الدار الجامعية ، الاسكندرية.
16. منير إبراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية ' مدخل اتخاذ القرار) مركز دلتا للطبع.
17. عقيل باسم عبد الله " مدخل تقييم المشروعات " دار مكتبة العامة للنشر" ، عمان طبعة الأولى 1999.
18. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي (دارسة الجدوى التقييم المشروعات " دار وائل نشر ، عمان الطبعة الأولى 2004.
19. سمير محمد عبد العزيز " اقتصاديات، استثمار، تمويل، تحليل، مالي" مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية 2006.
20. محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"

21. يجرّاز يعدل فردية " تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المدفوعات الجامعية - الجزائر 2000.
22. محمد صالح الحناوي، د السيد عبد الفتاح عبد السلام " المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية " الإسكندرية، دار الجامعية 2000.
23. ناظم محمد نوري الشعري وآخرون أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر عمان 1999.
24. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2009.
25. حامد العربي، الحاضري، تقييم الاستثمارات - دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
26. ناظم محمد نوري الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار الفني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2000.
- الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2004.
27. سعد زكي ناصر " التقييم المالي والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات المكتبية الأكاديمية، عربية للطباعة والنشر 1995.
28. أحّم رمضان نعمه (مقدمة في دراسة الجدوى ومعايير الاستثمار المكتبية المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.
29. قاسم نابد علوان " إدارة الاستثمارات بين النظرية والتطبيق"، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2009.
30. طاهر جردان، " أساسيات الاستثمار " " دار المستقبل للنشر والتوزيع " الطبعة الأولى 2009.
31. طاهر لطرش " تقنيات البنوك " ديوان المطبوعات الجامعة " الطبعة الرابعة 2005.
32. وثائق مقدمة من البنك الوطني الجزائري وكالة مغنية.

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج القرار الاستثماري	ص 15
02	مراحل دورة حياة المشروع	ص 42
03	نظرة عامة على معايير تقييم الاقتراحات إنفاقات الرأسمالية والمفاضلة بينها	ص 49

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المساهمة الشخصية ومساهمة البنك	ص 65
02	تكلفة المشروع	37
03	جدول اهتلاك القرض	57
04	جدول حسابات النتائج	58
05	جدول الموارد والاستخدامات	59
06	جدول اهتلاك القرض	60
07	جدول مخصصات الاستهلاك	60
08	جدول حسابات النتائج	61
09	جدول المنقولات	61
10	جدول الموارد والاستخدامات	62
11	جدول مردودية الأموال الموظفة	62
12	طريقة استرجاع القرض	64

(1) Historique sur la banque nationale d'Algérie

La banque nationale d'Algérie (BNA) a été créée le 13 juin 1966. Aux termes de ses statuts originels, la banque nationale d'Algérie a la qualité de banque de dépôts. Elle est chargée d'assurer le service financier des groupements professionnels, des entreprises et exploitation du secteur socialiste et du secteur public et de participer au contrôle de leur gestion.

Elle devait prendre dès sa création les éléments patrimoniaux et activités des établissements bancaires suivants : CFAT, BPPB, BNCI « A », CIC, CEM, CNEP (comptoir national d'escompte de paris), ainsi que les patrimoines et les activités des caisses de crédit agricole, de la caisse centrale des SAP et de la caisse des prêts agricoles à la date de 30 septembre 1968.

La banque nationale d'Algérie exerçait toutes les activités d'une banque de dépôts. En outre, elle détenait le monopole du financement de l'agriculture, jusqu'à mars 1982 date à laquelle les pouvoirs publics ont décidé de l'opportunité de mettre en place une institution bancaire spécialisée, ayant pour vocation principale la prise en charge du financement et de la promotion du monde rural/ Ainsi, a été créée la banque de l'agriculture et développement rural (BADR) à partir de la restructuration de la BNA. Dans le domaine industriel et commercial, la banque nationale contribuait au financement d'une bonne partie de ce secteur. Elle accordait des crédits à court terme aux secteurs étatiques et privés. Elle intervenait également dans le financement des crédits à moyen terme liés à la réalisation d'investissements planifiés productifs.

- Servir d'intermédiaire pour l'achat, la souscription ou la vente de tous effets publics, actions, obligations, plus généralement, de toutes les valeurs mobilières, ainsi que des métaux précieux.

- Procéder ou participer à l'émission, à la prise ferme, à la garantie, au placement, ou à la négociation de toutes valeurs mobilières, soumissionner tout emprunt public ou autres, acquérir, aliéner ou nantir toutes valeurs mobilières, assurer les services financiers de tout titre.

- Traiter toutes les opérations de change, au comptant ou à terme, contracter tous emprunts, prêts, nantissements, report de devises étrangères.

(3) Les objectifs de la BNA

La réaction des fonctions bancaires ainsi que le mode de fonctionnement des entreprises jouent un très grand rôle dans l'évolution de l'économie du pays.

En relation avec cette évolution, la banque nationale d'Algérie a pour objectifs de :

- s'adapter aux règles de la commercialité dans ses rapports avec sa clientèle commerciale qui connaît déjà de profonds changements dans ses structures et son organisation.

- Améliorer sa rentabilité via un accroissement des ressources, contrepartie des crédits et par la promotion des services qui directement ou indirectement peuvent encore augmenter d'avantage cette rentabilité.

- La préservation de ses propres équilibres.

- Respecter les règles de gestion providentielle afin de créer de la monnaie, du crédit, des changes et les conditions les plus favorables à un développement ordonné de l'économie nationale.

DEMANDE ET OBJET DU CREDIT :

Dans le cadre de l'extension de son affaire, le gérant de la société BATIFOM, entreprise exerçant dans le secteur du bâtiment, s'est présenté à nos services muni de la documentation nécessaire pour la demande d'un crédit d'investissement pour l'acquisition d'un engin afin de moderniser son appareil de production ce qui lui permettra d'accroître sa compétitivité et de développer d'avantage son activité.

Le coût global de l'investissement en hors taxe s'élève à 1 664 102,56 DA, dont la structure de financement est la suivante :

- Auto-financement à hauteur de 664 102,55 DA soit 40% du coût global du projet;
- Crédit bancaire à hauteur de 900 000,00 DA soit 60% du coût global du projet.

Le crédit sollicité par le promoteur est un crédit à moyen terme d'un montant de 900 000,00 DA d'une durée de cinq (05) ans dont trois (03) mois de différé.

Pour l'obtention de ce financement, le promoteur a présenté un dossier contenant les pièces suivantes :

- Une demande de crédit d'investissement ;
- Etude technico-économique du projet ;
- Copie du registre de commerce de la société.
- Extrait de rôle apuré;
- Facture pro forma d'équipement à acquérir ;
- Bilans et TCR prévisionnels sur cinq (05) ans ;
- Attestation parafiscale.

PRESENTATION DE L'ENTREPRISE :

Historique de l'affaire

L'entreprise BATIFOM est une entreprise exerçant dans le secteur du bâtiment .Elle réalise son chiffre d'affaire avec l'administration public et parfois avec le privée.Les construction qu'elles effectuent sont des bâtiments publics de type écoles ou hopitaux.Cette société a mis au point ces dernières années des procédés lui permettant de réaliser des constructions dans des délais rapides et à un cout intéressant.

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE DU PROJET :

ANALYSE AVANT FINANCEMENT :

COÛT DU PROJET :

ANNEES	1	TOTAL
Equipements de production	1 564	1 564
Matériel roulant		
Droits de douane		0
Imprévus		0
BFR		0
TOTAL + BFR	1 564	1 564

ETABLISSEMENT DE L'ECHANCIER DES AMORTISSEMENTS :

RUBRIQUE	Montants	Durées	1	2	3	4	5	TOTAL
Matériel roulant	0	-	0	0	0	0	0	0
Equipements de production	1 564	5	313	313	313	313	313	1 564
Droits de douane	0	-	0	0	0	0	0	0
Imprévus	0	-	0	0	0	0	0	0
TOTAL AMORTISSEMENTS			313	313	313	313	313	1 564

CALCUL DE LA VALEUR RESIDUELLE DES INVESTISSEMENTS :

VRI = Montant des investissements - BFR - Montant déjà amorti

$$VRI = 1\,564 - 0 - 1\,564 = 0$$

ETABLISSEMENT DES TCR :

ANNEES	1	2	3	4	5
CHIFFRE D'AFFAIRES	3 168	3 325	3 493	3 667	3 851
MATIERES ET FOURNITURE	175	184	193	202	213
SERVICES <i>ب. 5.3</i>	317	332	349	367	386
VALEUR AJOUTEE	2 676	2 810	2 951	3 098	3 253
FRAIS DE PERSONNEL	288	302	317	333	350
IMPOTS <i>ب. 5.3</i>	0	0	0	0	0
EXCEDENT BRUT EXPLOIT.	2 388	2 508	2 634	2 765	2 903
FRAIS DIVERS	233	244	256	269	283
DOTATIONS AMORT.	313	313	313	313	313
RESULTAT BRUT EXPLOIT.	1 842	1 951	2 065	2 183	2 307
TAUX IBS	25%	25%	25%	25%	25%
MONTANT IBS	0	0	0	0	0
RESULTAT NET	1 842	1 951	2 065	2 183	2 307
CAF	2 155	2 264	2 378	2 496	2 620

ETABLISSEMENT DU TABLEAU EMPLOIS/RESSOURCES :

N.B. : Nous avons pris, pour l'actualisation des flux de trésorerie, un taux d'actualisation de 10% qui dépasse le coût des ressources ; le taux d'emprunt en vigueur étant de 5,25%. Cette approche nous permettra d'apprécier la consistance du projet en nous prémunissant contre un avenir défavorable.

ANNEES	0	1	2	3	4	5
RESSOURCES						
CAF		2 155	2 264	2 378	2 496	2 620
VRI						0
R. BFR						0
TOTAL RESSOURCES	0	2 155	2 264	2 378	2 496	2 620
EMPLOIS						
INVESTISEMENT INITIAL	1 564					
VARIATION DU BFR	0	0	0	0	0	0
TOTAL EMPLOIS	1 564	0	0	0	0	0
FLUX DE TRESORERIE	-1 564	2 155	2 264	2 378	2 496	2 620
FLUX ACTUALISES	-1 564	1 924	1 804	1 693	1 587	1 480
FLUX ACTUALISES CUMULES	-1 564	360	2 165	3 858	5 445	6 931

A travers le tableau Emplois / Ressources avant financement, nous constatons que les flux nets actualisés deviennent positifs dès la première année d'exploitation.

Cependant, la rentabilité intrinsèque du projet exprimée par la VAN est satisfaisante. En effet, pour un taux d'actualisation de 10%, la VAN est de 6 713 KDA.

La liquidité du projet peut être jugée très appréciable puisque le délai de récupération actualisé se situe au deçà de la durée de vie du projet (DRA = 1 an).

Le taux de rentabilité interne confirme la solidité du projet. En effet, le TRI est supérieur au taux d'actualisation (10%). De ce fait, tout financement dont le coût serait inférieur à ce taux permettrait de dégager une valeur actuelle nette positive.

L'indice de profitabilité nous donne un rendement important des capitaux engagés. Ainsi, un dinar investi rapportera 4,29 DA.

Ces données favorables de l'analyse avant financement nous ont appris que la rentabilité intrinsèque du projet est appréciable. Il s'agit maintenant de mener une étude après financement afin de mesurer l'impact du financement sur la rentabilité du projet.

الملخص:

إن البنوك تلعب دورا محوريا في تمويل الاستثمارات خاصة ، و في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية عامة ، و يعتبر القطاع البنكي وسيطا ماليا جيدا يجمع الادخار و يوجهه لتمويل الاستثمارات على اختلاف أنواعها و يقدم قروضا قصيرة و متوسطة و طويلة الأمد ، و في هذا الإطار و من اجل تحقيق أداء جيد يجب على البنك أن يتبع جملة من المبادئ و الإجراءات ، من أهمها يجب على البنك أن يراعي عند منح القروض الاستثمارية حجم الأموال المتاحة ، نوع تشكيلة القروض التي يمنحها و مستويات ، اتخاذ القرار و الضمانات ، و من خلال دراستنا الميدانية في البنك الوطني الشعبي وكالة مغنية توصلنا إلى أن دراسة ملف القرض يمر بمراحل عدة ، كالفحص الأولي للقرض التحاليل الائتمانية للقرض التفاوض و اتخاذ القرار ، صرف القرض و متابعته و يجب كذلك على أن يركز القرض على ضمانات حقيقية و شخصية ، و أخيرا يجب على البنك أين يقيم مختلف المخاطر المرافقة للقرض و أن يتحكم فيها.

Résumé :

Les Banques jouent un rôle primordial dans les finances des investissements d'une part, et dans le développement économique et social d'autre part, et concrètement le secteur bancaire était et reste un excellent intermédiaire financier, Il rassemble les épargnes et guide vers des investissements de tout genre, Et Propose des crédits de courtes, moyennes et longues durées, Et dans ce cadre et pour réaliser un très bon résultat la banque doit suivre un ensemble de principes et de méthodes ; d'abord elle doit prendre en considération les sommes d'argentées fixées pour les crédits d'investissement, leurs genres et les niveaux de prise de décision, et d'après notre étude primaire au sein de la banque de crédit nationale et populaire agence Maghnia nous avons conclu que l'étude du dossier des crédits doit passer par plusieurs étapes comme la consultation primaire du crédit, son analyse fiduciaire et son négociation et prendre des décisions de change et de son suivi et il faut aussi que le crédit soit assuré réellement et individuellement et enfin la banque doit évaluer des différents risques qui accompagnent le crédit et le métriser .

Summary :

Banks Play a pivotal role in financing the investments in particular , and the economic and social development in general , as the banking sector is working as a financial that collect the savings such as : deposits and direct it to finance the different investments not to mention that it offers short, medium and long term loans accordingly ,In order to accomplish a good performance , The bank must abide by some rules and procedures as: It must take into account the available amount of money, categories of loans and decision making levels& guarantees while offering the invested loans. And according to our field study in the national popular bank which is considered a related agency , we reached to a result states that to study the loans , we should go through several phases which are :loan's Initial analyzes , creditworthiness , Negotiations , taking the loan's giving decision and follow this up. The loan must be based on personal and genuine guarantees; finally the bank should assess the loan's various associated risks and control it.